برشلونة – جلسة مجتمعية: القانون العام لحماية البيانات GDPR
الأربعاء، الموافق 24 تشرين الأول (أكتوبر) 2018 - من الساعة 9:45 ص إلى الساعة 12:00 م بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا
ICANN63 | برشلونة، إسبانيا

بروس تونكين: حسنًا. سنبدأ حتى نتمكن من الاستفادة القصوى من وقتنا المتاح هذا الصباح.

اسمي بروس تونكين، وقد طُلب مني رئاسة هذه الجلسة المجتمعية حول القانون العام لحماية البيانات GDPR. إن مفهوم الجلسات المجتمعية هو في الواقع أن يجتمع المجتمع في محاولة لرؤية كيف يمكن للمجتمع ككل أن يركز على المشاكل الهامة وحلها. وهكذا في هذه الجلسة المجتمعية لدينا ممثلون من العديد من أجزاء منظمة ICANN. لدينا ممثلون من GNSO، ومسؤولون عن السياسات المتعلقة بأسماء نطاقات gTLD.

في هيئة الأطراف المتعاقدة، لدينا نيك وينبين-سميث من نومينت. نيك هو المستشار العام في نومينت وهو أيضًا مسؤول حماية البيانات. تشارك نومينت في كل من أسماء رمز البلد، في حالتهم .UK، بالإضافة إلى أسماء المستوى الأعلى العامة مثل BLOG.

في المجموعة التجارية لأصحاب المصلحة، لدينا فليب بيتيلون. أعتقد أنني قلت ذلك بشكل صحيح. و فليب من شركة في بلجيكا تقدم خدمات حل النزاعات وغالبًا ما تشارك في حل النزاعات التي تتعلق بأسماء النطاقات.

من مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية، لدينا البروفيسور ميلتون مولر من شركة جورجيا للتكنولوجيا في أتلانتا، جورجيا.

من اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار، لدينا جريج آرون. جريج هو نائب رئيس مجموعة التصدي للتهديدات السيبرانية iThreat Cyber ويشارك في نوع من استخبارات التهديد والتحقيق في استخدام أسماء النطاقات للإساءة عبر الإنترنت.

من اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين، لدينا هادية المنياوي. هادية هي مديرة مركز ريادة الأعمال لنظام اسم النطاق DNS-EC في مصر.

من اللجنة الاستشارية الحكومية، لدينا اشلي هاينمان. آشلي مسؤولة عن سياسة الإنترنت داخل NTIA في الولايات المتحدة. ولدى GAC التحدي الصعب، على ما أظن، عند النظر في قضايا

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

مثل الخصوصية، يجب أن ننظر إلى كيفية التعامل مع جميع الحكومات الأعضاء المختلفة في اللجنة الاستشارية الحكومية وإيجاد حلول ذات صلة على مستوى العالم.

لدينا أيضًا ممثل من الجهات المعنية بإنفاذ القانون، وهذا هو كريس لويس إيفانز. يشارك كريس في وكالة الجرائم الوطنية في المملكة المتحدة وهو مسؤول عن نوع من إدارة التحقيقات عبر الإنترنت.

وعلى جانب حماية البيانات، لدينا كريستينا مونتي. كريستينا في وحدة تدفقات البيانات الدولية والحماية داخل المديرية العامة للهيئة العامة للعدل التابعة للمفوضية الأوروبية.

لذلك لدينا لجنة مناقشة قوية جدًا. لقد شارك جميع أعضاء هذه اللجنة لعدة سنوات، على ما أعتقد، في موازنة بعض التحديات عبر الحاجة إلى حماية المعلومات الشخصية.

أعتقد أن الأمر يستحق محاولة إيجاد القليل من السياق. وربما يكون من الملائم الرجوع إلى طلب تقديم التعقيبات RFC-1591 الذي كتبه جون بوستيل في عام 1994. في الواقع، هي تقريبًا الذكرى العشرين لوفاة جون. توفي في 16 تشرين الأول (أكتوبر) 1998. من المثير للاهتمام رؤية الكلمات التي تمت كتابتها منذ أكثر من 20 عامًا، لكنها تستحق العودة إليها والتأمل فيها.

وفي طلب تقديم التعقيبات RFC، ذكر جون أن مدراء أسماء المستوى الأعلى هم أمناء الاسم المفوّض الذي تم تقديمه لهم لكنهم ملزمون بخدمة المجتمع.

وقال أيضًا أن المخاوف بشأن حقوق وملكية النطاقات غير مناسبة. ولكن من اللائق القلق حول مسؤوليات وخدمة المجتمع.

ومن ثم فإن حاملي الأسماء المسجلين الذين يحملون أسماء نطاقات ضمن أسماء المستوى الأعلى، يتحملون مسؤولية الامتثال للقانون في ولايتهم القضائية المحلية. بعض حاملي الأسماء المسجّلة هم أشخاص طبيعيون، وغالبًا ما يكون سياق حاملي الأسماء المسجّلة أشخاصًا طبيعيين.

ومن ثم أيضًا فإن البيانات الشخصية لهؤلاء الأشخاص الطبيعيين محمية بموجب قوانين الخصوصية المختلفة في جميع أنحاء العالم.

إذا نظرنا أين تتوافق ICANN مع هذا، يمكننا أن نرى من مهمة ICANN أن ICANN لها مهمة ضيقة، وهي تنسيق توزيع الأسماء في منطقة الجذر - أنا أختار جزءًا المهمة المتعلق بهذا

الموضوع. ولكنه تعيين الأسماء في منطقة الجذر الخاصة بنظام اسم النطاق DNS، بمعنى آخر، من يمكنه تشغيل هذه الأسماء ذات المستوى الأعلى. وتنسق تطوير وتنفيذ السياسات المتعلقة بتسجيل أسماء النطاقات في gTLD.

لكن هناك عملية مسح واضحة للغاية تقول أيضًا إن ICANN لن تنظم الخدمات التي تستخدم معرّفات الإنترنت أو المحتوى الذي تحمله هذه الخدمات أو تقدمه. لا تفعل ICANN ذلك.

فالأمر متروك للآخرين، وعمومًا، فإن الأمر يعود إلى سلطات إنفاذ القانون وغيرها من سلطات الإنفاذ العامة لاتخاذ إجراء ومساءلة أصحاب الأسماء إذا كانوا يستخدمون أسماء مخالفة للقانون.

وبدورها، تعتمد هذه السلطات في كثير من الأحيان على منظمات القطاع الخاص مثل منظمات الأمن السيبراني التي تجمع معلومات عن حادثة من شأنها أن تسمح بإجراء التحقيقات المناسبة.

من المثير للاهتمام أيضًا التفكير في اشتقاق WHOIS التي، على ما أظن، جمعتنا جميعًا للحديث عن كيفية النظر إلى الجيل التالي من المعلومات التي نقدمها في السجل. عدت وقرأت RFC الأصلي لنظام WHOIS، وهو سنة 1982.

وكانت في الواقع خدمة دليل للأفراد الذين كانوا يستخدمون ARPANET في ذلك الوقت. وتطلب ذلك اسمهم وعنوانهم ورقم هاتفهم وعنوانهم البريدي وعنوان بريدهم الإلكتروني. أمر مثير للاهتمام، لم يكن يطلق عليه البريد الإلكتروني في ذلك الوقت. كان يطلق عليه صندوق بريد الشبكة.

وبعد تطورها، أصبحت مصدرًا لجهات الاتصال للمشرفين والفنيين لأسماء النطاقات لعدد قليل من المؤسسات الكبيرة المعروفة. وفي هذه الحالة، كان من الواضح جدًا من هو الكيان القانوني الذي كان مسؤولًا. كان من الصعب العثور على الشخص المعني من بين مئات الأشخاص الذين عملوا في تلك المنظمات.

الآن هو عالم مختلف للغاية. لدينا مئات الملايين من تسجيلات النطاقات. وبدلًا من المؤسسات الكبيرة، غالبًا ما يتم تسجيلها بواسطة الأفراد والعديد منهم يقومون بدور المتداولين الوحيدين. لكن لا يزال يتعين علينا تحديد الهوية القانونية المسؤولة عن استخدام الاسم. وما زلنا بحاجة إلى أن نكون قادرين على الاتصال بحامل الاسم المسجل لحل المشكلات.

هناك شيء واحد غالبًا ما يتم نسيانه هو أنه غالبًا ما يكون حامل الاسم المسجل هو الضحية، وليس الجاني، للنشاط الذي يستخدم اسم النطاق. عادةً ما يحدث اختراق للمواقع الإلكترونية

للأشخاص. يحدث اختراق لرسائل البريد الإلكتروني الخاصة بهم. وعندما تحقق في مشكلة ما، لا يعرف حامل الاسم المسجل شيئًا عنها في واقع الأمر، ويحتاج في الواقع إلى مساعدة لحل المشكلة. ليس بالضرورة أن يكون حامل الاسم المسجل قد تسبب في المشكلة التي أدت إلى استخدام الاسم.

أعتقد أنه من الجدير بالاهتمام التفكير في سجلات عامة مماثلة، وهناك العديد من تلك التي من المحتمل أن تكون متشابهة - ولها خصائص مماثلة لسجلات أسماء نطاقات الإنترنت.

أحدها هو سجلات معلومات الشركة. هناك الكثير من الدول التي لديها قوانين تتطلب من أصحاب الأعمال تسجيل أنفسهم كمؤسسة وتسجيل شركة؛ وغالبًا ما تكون المعلومات التي يتم جمعها كجزء من هذه العملية هي البيانات الشخصية مثل الاسم والعنوان ورقم هاتف الأشخاص الطبيعيين - الأشخاص الطبيعيين الذين هم مدراء الشركة.

مثال آخر هو سجلات تسجيل السيارات. هذا هو المكان الذي سيحتوي فيه السجل على معلومات حول السيارة مثل لونها وسنة الصنع والطراز ولكن أيضًا البيانات الشخصية لمالك السيارة التي يمكن أن تكون شركة تمتلك السيارة أو يمكن أن يكون شخصًا طبيعيًا.

أعتقد أن تسجيل السيارة هو قياس مماثل مع ICANN في ذلك إذا فكرت في هيئة تسجيل السيارات التي تدير المُعرفات، والمعرفات الفريدة التي يتم تثبيتها بشكل أساسي في الجزء الخلفي من السيارة، وأحيانًا يمكنك - التعرف عليها شخصيًا. لذلك يختار بعض الأشخاص الحصول على لوحات أرقام مخصصة في بعض البلدان. ولكن إذا أراد شخص ما الاتصال به، فسيقومون عمومًا برسم ذلك على جانب السيارة إذا كانوا عملا تجاريًا. لكنك لا ترى عادة الأفراد يضعون اسمهم الشخصي على جانب السيارة.

ثم إذا نظرت إلى المسؤول عن ما تم عمله مع السيارة، عمومًا رخصتك لاستخدام السيارة، يمكنك قيادة السيارة في أي مكان تريد. يمكنك وضع أي شيء ترغب فيه تقريبًا داخل تلك السيارة. يمكنك وضع أي بضاعة داخل تلك السيارة. يمكنك وضع أي شخص داخل تلك السيارة. يمكنك وضع أي شخص داخل تلك السيارة. كل ما يهمهم هو أنه يمكنهم تحديد الشخص الذي يملك تلك السيارة.

وهناك وكالات تنظيمية أخرى، لذلك إذا كنت قد أوقفت السيارة في موقف للسيارات ويلاحظها شخص ما، ويبدو أنها مليئة بالمخدرات، فتقوم الشرطة بالتحقيق ثم تذهب إلى سلطة التسجيل للحصول على معلومات حول هذه السيارة.

إذا كنت متورطًا في حادث سيارة، فإن أول شيء - ودعنا نقول أن أحدهم صدم سيارتك ثم هرب، فإن الشيء الوحيد الذي تعرفه حقًا عن هذا الشخص هو لوحة الأرقام الخاصة به. من لوحة الأرقام، يمكنك – كشيء عام في بعض البلدان، بالتأكيد أعرف في أستراليا والمملكة المتحدة، يمكنك تقديم لوحة الأرقام وسوف تسترجع المعلومات من السجل بمعلومات عن السيارة. سوف يخبرك بسنة صنع السيارة وما هو الطراز وما لونها، لكن ليس من هو مالك السيارة.

لكن ذلك سيسمح لك بالتأكد من أنك تعرفت على السيارة الصحيحة لأنك ربما تذكرت لوحة الأرقام بشكل مشوش ولا يمكنك تذكر آخر رقمين. يمكنك التحقق من أنك حصلت على السيارة الصحيحة كعضو في الجمهور.

بمجرد أن تعرف أنك قد حصلت على السيارة الصحيحة، تأخذ هذه المعلومات إلى جهات إنفاذ القانون وتقول أن هذا الشخص قد صدمني وهرب. ثم يمكن لإنفاذ القانون الحصول على معلومات حول الشخص الطبيعي الذي يحتمل أن يكون مالك تلك السيارة.

لذا، فهناك العديد من المقارنات مع حالتنا وهي أن ICANN لا تهتم بما هو داخل موقع ويب. لا تهتم ICANN بما هو داخل الرسائل الإلكترونية التي ترسلها. هذا للآخرين. الشيء الوحيد الذي نهتم به هو أنه يمكننا جمع معلومات حول الأطراف التي تحمل اسم النطاق هذا، بحيث يمكننا الاتصال بهذه الأطراف، والأمر متروك للآخرين لاتخاذ إجراءات التنفيذ بخصوص استخدام أسماء النطاقات تلك.

تتشابه سجلات أرقام الهواتف أيضًا، حيث أنها غالبًا ما تحتوي على أسماء وعناوين الأشخاص الطبيعيين، وتسمح معظم البلدان للأشخاص الطبيعيين بعدم ذكر أسمائهم وعناوينهم.

توجد سجلات نطاقات رمز البلد - على غرار سيناريو gTLD. بيد أن الفرق هو أنها تعمل في نطاق سلطة قضائية واحدة. ومن الواضح أن معظم سجلات رموز البلدان في أوروبا قد حدثت تنفيذ خدمات الدليل الخاصة بها للامتثال لقانون GDPR. حتى نتمكن من التعلم من هؤلاء ونرى ما فعلوه. لكننا ما زلنا بحاجة إلى إيجاد حل يعمل على الصعيد العالمي وليس في بلد واحد.

إذا نظرت إلى مثال نومينت، فقط لإعطاء مثال عن كيفية إدارتها، فإنها تعرض كمية ضئيلة من المعلومات في WHOIS العامة. لقد صادقت على وصول وكالات إنفاذ القانون في المملكة المتحدة ولكن ليس وكالات إنفاذ القانون خارج المملكة المتحدة للوصول إلى السجل للوصول التلقائي.

وبعد ذلك لديهم أيضًا نموذجًا على موقعهم الإلكتروني حيث يمكن لمستخدم شرعي التقدم للحصول على إمكانية الوصول إلى المعلومات، ويجب عليهم تحديد الغرض الذي يحصلون من أجله على هذه المعلومات. ثم تقوم نومينت بتقييم كل حالة بشكل فردي. واستنادا إلى من الذي يطلب المعلومات وما الغرض، فهم يقومون بتقييم ما إذا كان غرضا مشروعا. ثم يقدمون هذه المعلومات إلى الطرف الذي يطلب ذلك.

لذلك قاموا بتطوير حل يعتقدون أنه يفي بالقانون في كل من المملكة المتحدة وأوروبا بشكل عام.

لدى سجلات الإنترنت الإقليمية أيضًا، معظمها سجلات الإنترنت الإقليمية، معلومات حول المنظمة التي من المحتمل أن تكون شركة اتصالات أو مزوّد خدمة إنترنت أو في بعض الحالات مؤسسات كبيرة لديها نطاقات العناوين I.P. معظم البيانات الطبيعية تتعلق بجهات الاتصال داخل تلك المنظمات.

لكن مرة أخرى، الشبكات الأوروبية لبروتوكول الإنترنت RIPE على سبيل المثال، والتي يوجد مقرها في أوروبا سوف تحتاج إلى حل يتوافق مع GDPR.

إذن، هناك الكثير، من خلال فريق عمل هندسة الإنترنت IETF، الرموز العاملة. هذه هي الأنظمة التي تعمل اليوم وتفي بالقوانين في البلدان التي تعمل بها وتحتاج إلى تلبية متطلبات قانون الخصوصية.

إذا نظرتم إلى كيفية تطور قوانين الخصوصية، فإن العديد من البلدان لديها قوانين تحمي البيانات الشخصية. وحقا تم تحديثها مع ظهور نظم المعلومات التي هي سهلة الوصول وقابلة للتوسيع للغاية. في السابق إذا كنت ترغب في الحصول على معلومات عن شركة، فعليك أن تذهب فعليًا إلى مكتب الشركة وربما تنظر إلى ملف الشركة. وقد يستغرق الأمر منك عدة ساعات لاستعادة سجل واحد فقط. الآن، يمكنك الوصول إلى هذا السجل من هنا. أنا أجلس في برشلونة. يمكنني الوصول إلى سجل شركات المملكة المتحدة. فالأمر أكثر سهولة مما كان عليه من قبل.

ومن ثم، فإن كمية المعلومات التي تحتوي عليها أكبر بكثير بحيث إذا كنت قد عدت قبل مائتي عام، إذا نظرت إلى الولادات والوفيات والزواج، فإن تلك المعلومات كانت محفوظة عادة في كل كنيسة. لم يكن هناك مركزية. سيكون عليك الذهاب إلى الكنيسة التي ولد فيها الشخص أو مات، وهذا هو المكان الذي كان فيه السجل. الآن، السجلات أكثر مركزية بكثير والكميات بالملايين الآن.

لقد كان الاتجاه العالمي هو تحديث قوانين الخصوصية تدريجيا. وفي أوروبا، أشرت إلى أنه في خمسينيات القرن الماضي، أعتقد بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك قلق وكثير من سوء الاستخدام، كما أعتقد، لمعلومات شخصية تم التعرف عليها خلال الحرب. وهكذا بدأت هذه المفاهيم تعتبر كجزء من حق أساسي من حقوق الإنسان.

ثم في ثمانينيات القرن العشرين، كان لدى أوروبا اتفاقية لحماية المعالجة التلقائية للبيانات. أعتقد أن هذا هو الوقت الذي أصبحت فيه الحوسبة واسعة الانتشار سائدة في الثمانينيات.

بحلول التسعينيات كان هناك مشتق لحماية البيانات - توجيه، آسف. لكن تم تنفيذ ذلك بمجموعة من الطرق المختلفة في كل بلد. والتحدي الذي تواجهه الشركات هو أنها يجب أن تنظر في كيفية تطبيق القانون في كل بلد على حدة في أوروبا. فكان هناك الكثير من تكلفة الأعمال لهذا الأمر.

إذن، كان القانون العام لحماية البيانات في عام 2016 هو توفير نهج موحد لجميع البلدان، وبالتالي يمكن لأي مشروع أن يبني تنفيذه مرة واحدة وينطبق ذلك على جميع البلدان داخل أوروبا.

فهو من الأساس توحيد قانون الخصوصية. لم يكن بالضبط شيئًا جديدًا. أحيانا أسمع أن الناس يقولون، لقد حصلنا فجأة على قانون الخصوصية هذا في عام 2016. في الواقع، لدينا قوانين الخصوصية في أوروبا منذ الثمانينات. لكن GDPR هو توحيد لتلك القوانين.

لذا فإن التحدي الذي تواجهه ICANN هو أننا بحاجة - وهذا ينطبق مرة أخرى على معظم قوانين الخصوصية - تعريف واضح للغرض من - جمع البيانات. أعتقد أنه من المهم هنا التمييز بين الهدف بين جمع البيانات في السجل العام، كما رأينا في وثيقة جون بوستل 1591 - إنها في الأساس خدمة للمجتمع - من تمييز ذلك عن جمع البيانات لغرض العمل، على سبيل المثال، أمين السجل. يقدم أمناء السجلات الكثير من الخدمات. إنهم يوفرون استضافة مواقع وتصميم مواقع الإنترنت وخدمات التسويق. إنهم يجمعون كل أنواع المعلومات لاستخدامهم التجاري الخاص.

لكن ما يهمنا في ICANN هو جمع المعلومات التي ستصبح جزءًا من السجل العام، وبالتالي جزءًا فعليًا من السجل العام.

نحتاج أن نقرر ما يتم جمعه. نحتاج إلى تحديد الحقول المتاحة للعرض العام، إذا لم تتم المصادقة؛ وبعبارة أخرى، لا نعرف من الذي يصل إلى المعلومات. ما هي الحقول التي يجب أن تتوفر

للمستخدمين الشرعيين لأغراض قانونية؟ كيف يمكنك مصادقة هؤلاء المستخدمين القانونيين أو الشرعيين؟ والتحدي الذي يواجهنا هو التوصل إلى حل يعمل في جميع أنحاء العالم.

لدينا بيانات حول الأشخاص الطبيعيين موجودة في كل بلد تقريبا في العالم الآن. ولدينا مستخدمون غالبًا ما يوجدون في بلدان مختلفة حيث يتم الاحتفاظ بالبيانات.

ولدينا قوانين مختلفة تنطبق على كل من الأشخاص والأشخاص الطبيعيين، ولكن هناك أيضًا قوانين مختلفة تنطبق على المؤسسات التي تحتفظ بالبيانات. وهذا - هذا أكثر صعوبة من تطوير حل لبلد معين أو حتى منطقة معينة من البلدان.

من المفيد تحديث مبادئ الخصوصية الموجودة في GDPR. مرة أخرى، تشترك هذه المبادئ مع العديد من أنظمة الخصوصية، ولكن وفق مفهوم الشفافية، يجب أن يتم إخبار المستخدم عن سبب جمع البيانات، وكيف سيتم تخزينها، وكيف ستتم معالجتها، وكيف سيتم الإفصاح عنها لأطراف ثالثة.

مفهوم وجود قيود على الغرض. يجب أن تجمع البيانات فقط لأسباب مشروعة ومحددة.

تقليل البيانات إلى الحد الذي يقتصر على ما هو ضروري. إذا كان - وهذا هو المكان الذي تسمع مناقشات مختلفة فيه. لذلك بالنسبة لأمين السجل، فإنه الذي يجمع المعلومات للسماح لهم بتقديم خدمة بريد إلكتروني لا يحتاج بالفعل إلى خدمة بريدية. لأن أمين السجل لا يسلم البريد بالبريد. يقوم بتسليم البريد إلكترونيا. لذا، إذا طلبت من أمين السجل ليس لديه أي متطلبات أخرى من ICANN، فسيقول فقط بشكل جيد، نحن - ما يتعين علينا القيام به هو جمع بطاقة الائتمان. هذا كاف بما فيه الكفاية بالنسبة لنا. ولكن لغرض عام، قد ترغب في جمع المزيد من المعلومات، وهذا متروك للمجتمع ليقرر ما هي المعلومات التي يجب جمعها.

الدقة، يجب أن تبقى البيانات محدثة. في GNSO، هناك معيار يقول كل عام يجب على أمين السجل تذكير صاحب التسجيل أو صاحب البريد المسجل بالبيانات الموجودة في السجل العام، في WHOIS، ويكون العميل لديه الفرصة لتحديث تلك البيانات. هذه محاولة للحفاظ على البيانات محدثة. زمن ثم يقوم أمناء السجلات بوضوح بتوفير الخدمات للسماح للعملاء بالدخول في أي وقت وتحديثها. لذلك أعتقد من ناحية الدقة أننا في الأساس متوافقون مع GDPR لأن لدينا إمكانية أن يقوم الناس بتحديث بياناتهم.

تكمن قيود التخزين في أنه إذا كنت في وضع العميل المعتاد، فإنك ستقول، بمجرد توقف العميل عن الدفع ببطاقة ائتمان، لن تحتاج إلى تخزين أي من بياناته بعد الآن لأنه لم يعد زبونًا. ولكن عادة ما يكون للسجل العام تخزين طويل الأجل لأنه إذا كان يتعامل مع بعض المسائل القانونية، فقد تكون مشكلة ضريبية، حيث تتطلب معظم الدول – من الشركات أن يتم الاحتفاظ ببعض المعلومات لعدد من السنوات للسماح بتطبيق قانون الضرائب، على سبيل المثال. لذا فإن قيود التخزين تحدد ما الذي نحتاجه كمجتمع ICANN بالنسبة لمدة الاحتفاظ بالمعلومات. ربما خلال التسجيل، ثم بعد انقضاء التسجيل، ما هي المعلومات التي ينبغي الاحتفاظ بها.

السلامة والسرية هي في الأساس الأمن، أن البيانات يجب أن تكون آمنة.

لذا أعتقد أن أحد الأشياء التي سمعتها في كثير من الأحيان في هذه اللجان هو ما يقوله الناس نوعًا ما أنهم يعتقدون أنه متطلبات، وأعتقد أنه تم ذكره مرات عديدة. بدلًا من، كما تعلمون، في محاولة جعل كل عضو في لجنة المناقشة يحاول إعادة صياغتها، لقد قمت بتلخيص بعض منها على مستوى عال هنا. من المؤكد أن إحدى الافتراضات التي أسمعها هذا الأسبوع هي أننا يجب أن ندعم عملية وضع سياستنا. كما تعلمون، هناك إغراء أنه بطيء للغاية وسحب الموارد من تلك العملية وتركيزها في مكان آخر. ولكن إذا كانت ICANN تعمل، فيجب علينا التأكد من أننا نقدم الموارد ونساهم ونساعد الناس في عملية وضع السياسة هذه. لذا فإن الافتراض الافتتاحي هو أن ذلك سيكون ناجحًا وسوف ينتجون سياسة.

يجب على أي حل يتم إصداره الالتزام بقوانين خصوصية البيانات. GDPR هو أحدها فقط في الواقع. هناك العديد.

يجب أن يسمح أي حل لهيئات إنفاذ القانون وهيئات التنفيذ العامة بالتحقيق مع مالكي الأسماء ومسئوليتهم عن استخدام اسم النطاق.

أي حل يجب أن يوفر الحماية للأشخاص المعرضين للخطر. في كثير من الأحيان أسمع حكايات حيث يمكن أن يكون هناك - تفكك زواج، هناك نوع من العنف المتضمن بحيث أن الطرف – الذي يجب أن ينتقل إلى موقع جغرافي آخر ويريدون حماية موقعهم الجغرافي أساسًا لحماية أنفسهم من العنف. لذا يتعين علينا التفكير في هذا النوع من السيناريوهات، بحيث يمكن أن تسبب هذه البيانات ضررًا حقيقيًا إذا تم إرسالها إلى الشخص الخطأ.

RDAP، نسمع الكثير عن ذلك. مرة أخرى، أعتقد أنه أمر واضح. يعتقد المجتمع الفني بشكل أساسي أن RDAP كافية للأغراض التي تم تصور معظمها. لكن RDAP هي مجرد لغة. إنها

مجرد طريقة لتبادل المعلومات. RDAP ليست حلا. إنها مجرد لغة اخترنا استخدامها لتبادل المعلومات. ولكن لها بعض الميزات القوية. بعض هذه الميزات القوية هو أنها تدعم مفهوم توزيع المعلومات بدلًا من المركزية. ولديها تدفقات معلومات قياسية تتغلب على بعض المشاكل مع النوع القديم لنموذج WHOIS المختصر حيث يوجد الكثير من التطبيقات المختلفة.

وهي مشابهة جدًا لـ EPP وهو معيار تم تطويره للسماح للسجلات وأمناء السجلات بالتواصل. لكنها ليست بديلًا للسياسة. يجب أن يكون لديك سياسة ثم يمكن لـ RDAP تنفيذ هذه السياسة.

الافتراض الآخر هنا هو أن السجلات وأمناء السجلات يخضعون للمساءلة عن البيانات التي يحتفظون بها. فهم يجمعون المعلومات لمجموعة من الأغراض، لا تتعلق جميعها باسم النطاق، وهم مسؤولون عن كيفية معالجتها وكيفية الكشف عنها. فعليهم تحمل المسؤولية أيضًا.

لذا أعتقد أن السؤال الافتتاحي للجنة هو، بعد أن نظرت في الخلفية، كما تعلمون، النظر في السجلات العامة الأخرى، وكيف تم التعامل مع مشاكل حماية البيانات الشخصية داخل تلك السجلات، وكيف أن مفهوم وجود مستخدمين شرعيين يمكنهم الوصول إلى المعلومات غير متاحة للجمهور العام، ما هي الحاجة إلى الحماية، وما إلى ذلك، وفهم السياق الذي تتطور به قوانين الخصوصية على الصعيد العالمي، وأعتقد أن التحدي الذي نواجهه هو التوصل إلى حل في الوقت المناسب. والسؤال الخاص باللجنة بالفعل، السؤال الأول هنا، ما هي العوائق التي يرونها داخل ICANN بعد أسبوع من مناقشة هذا الموضوع، ما الذي يرونه كعوائق أو موانع تحول دون إيجاد حل، وماذا يعتقدون أنه يمكنهم فعله للتغلب على هذه العقبات؟ وماذا يمكن أن يفعل كل واحد منكم؟ ولدينا قاعة مليئة بالناس. هناك المئات من الناس في هذه القاعة. كيف يمكنكم المساعدة - مساعدة فرق السياسات، ومساعدة الأشخاص الذين هم في مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، والوصول إلى حل ناجح؟

لذا، سأطرح الأمر أمام أعضاء لجنة المناقشة من أجل وجهات نظرهم حول كيفية إيجاد الحل الأفضل والتغلب على أي عوائق. آشلي، تفضلي.

آشلي هينمان: سوف أدخل في الموضوع مباشرة. نعم، سأبدأ على المستوى العالي ولن أدخل، في اعتقادي، في الكثير من التفاصيل التي نتحدث عنها. أعتقد أن الكثير من العوائق، على الأقل التي واجهتها، كما تعلمون، في العام الماضي أو نحو ذلك، هي أن الناس يأتون إلى المائدة بمفاهيم مسبقة حول ما يفكر ويفعله الطرف الآخر وما هي دوافعه. وشيء آخر تعلمته أيضًا هو أنه بمجرد أن تجلس

مع الأفراد، خاصةً الأفراد الذين يمثلون وجهات نظر واهتمامات ومصالح مختلفة، بمجرد أن تبدأ فعليًا في التحدث في هذه القضية، فنحن في الواقع لسنا بعيدين عن بعضنا كما نظن. لكنني أعتقد أننا بحاجة إلى المزيد من الفرص للتحدث في الواقع وأن نكون بناءين وأن نعمل من أجل تحقيق هدف مشترك وأن نتجنب المواقف حيث نميل إلى إيجاد أنفسنا في المكان الذي نعلن فيه مواقفنا. ونحن لا نعمل حقًا لإيجاد أرضية مشتركة. وأنا متفائلة أنه يمكننا التغلب عليها. لقد رأيتها يتم التغلب عليها. ولكنني أعتقد أن هذه قضية قديمة للغاية، ولها الكثير من المتعلقات، ومن الصعب التخلص من تلك المتعلقات عند الباب والعمل سويًا بشكل بنّاء. شكرًا.

بروس تونكين: أجل. أعتقد أن التحدي الذي تواجهونه هو أن الناس يتساءلون عن الدوافع ويذهبون، حسنًا، لقد وضعتم فقط هذا الموقف لأن لديكم وجهة النظر هذه، والواقع أن معظم آراء الناس متوازنة بشكل معقول عندما يتحدثون بشكل خاص لكن في بعض الأحيان يأتون إلى هذه المنتديات العامة ويقولون فقط جزءا واحدا فقط من ذلك. ربما إحدى الطرق للتعامل مع ذلك هو فقط طرح الكثير من الأسئلة. فبدلًا من الدخول في محادثة مع شخص من مجموعة أخرى من أصحاب المصلحة، لا تقل فقط، هذا موقفي وأنا على حق. يمكن أن يكون، اسألهم المزيد من الأسئلة حول سبب تفكيرهم في ما يفعلونه، ومن ثم قد تتمكن من إيجاد أرضية أكثر توافقًا. لكن نعم، بالتأكيد، أعتقد أن التسهيل الأقوى، وربما تدريب للناس على طرح الأسئلة بدلًا من تحديد المواقف يمكن أن يساعد. ميلتون.

ميلتون مولر: أعتقد أن العائق الرئيسي واضح جدًا لي كعضو في EPDP، وهو أن هناك أملًا قويًا جدًا في أجزاء معينة من المجتمع يمكننا أن نعيد بناء WHOIS القديم أو يمكن الوصول إلى البيانات بطريقة ما بسهولة وحرية مثل ما كان سابقًا. وبالطبع، على مدار العشرين عامًا التي تواجدت فيها WHOIS، كان هناك تراكم شديد الاهتمام بالمساواة في الوصول إلى تلك البيانات. استندت الأعمال كلها على ذلك. وهكذا ما يحدث في EPDP بشكل متكرر، وينتهي بنا الأمر إلى إجراء نقاش حول الوصول ويصبح كل شيء خاضعًا لهذا الاهتمام بالوصول، حتى عندما نناقش شيئًا آخر.

لذلك أعتقد أنه يمكن التغلب على العقبات إذا ركزنا ببساطة على الخطوة الأولى، وهي وضع اللمسات النهائية على المواصفات المؤقتة وفهم ما هو في الواقع سيتم جمعه وما هي الأغراض

وما هي عناصر البيانات المحددة المطلوبة ومتى تحتاج إلى النقل، وينبغي أن نكون قادرين على الاتفاق على ذلك إذا وضعنا جانبًا مسألة الوصول حتى الخطوة التالية، التي يتطلب منا ميثاقنا ذلك فعلًا.

إذا لم نخلط بين أغراض سجلات وأمناء سجلات ICANN في بيانات المجمعة مع الاهتمام الشرعي لجهة خارجية في الوصول إلى البيانات ونركز على إصلاح الجزء الأول، والإجابة على الأسئلة الملحة في الميثاق، ثم الانتقال إلى الوصول، أعتقد أننا سيجعل التقدم أسرع بكثير. ولكن إذا أصبحت كل مناقشة للغرض وكل مناقشة للتجميع معركة بالوكالة على الوصول، والتي لا يمكننا حلها فعليًا بعد، فسوف نقوم بتدوير عجلاتنا لفترة طويلة.

بروس تونكين: مجرد سؤال سريع للجمهور. إذًا، ميلتون، ذكرت أن هناك خوفًا من أن يعتقد الناس أنه يجب علينا العودة حقًا إلى العالم القديم والعودة إلى الطريقة التي كانت عليها WHOIS. كم عدد الأشخاص في القاعة الذين يعتقدون أن هذا الحل قابل للتطبيق، أن نعود إلى الطريقة التي كانت عليها WHOIS؟ شخص واحد. أعتقد أننا تخلصنا من تلك الأسطورة. لا أحد يعتقد أن هذا هو الحال. لذلك نحن نتحرك للأمام. وأعتقد أنك محق يا ميلتون، إذا كنت - إذا فكرت في الأمر، إذا عدت إلى المبادئ حول أي قانون خصوصية، فما هو الغرض الذي تجمع من أجله وما هي المعلومات التي تحتاج إليها للجمع لتلبية هذا الغرض. بالتأكيد يجب أن يكون هذا نقطة بداية افتتاحية. أجل. فليب.

فليب بيتيليون: شكرًا جزيلاً لك، بروس. في الواقع، أود أن أذكر الجميع بما قاله شيرين شلبي صباح الاثنين. قال، علينا أن نبحث عن توازن بين ما نحتاجه بشكل جماعي وما نريده بشكل فردي. أعتقد أنه تم صياغتها ببراعة. وهذا ما يدور حوله GDPR. أعتقد أننا بحاجة إلى أن يذكّرنا الجميع بأنفسنا وأن نتذكر بأنفسنا ما هي GDPR. من أين تأتي. ما هو الهدف. وبصراحة، عندما كان الناس يناقشون مشروع GDPR، لم يكونوا يفكرون أبدًا فيما نتعامل معه اليوم. كانوا يفكرون حقا في حماية الناس من تلقي الإعلانات والبريد المزعج، وما إلى ذلك. لكن ليس في المشكلة التي نتعامل معها اليوم.

ما نحتاجه هو أن يفكر الجميع في المناقشة، هل أفهم ما هو الهدف الحقيقي هنا وما أريده بالتوازن مع الاهتمام وليس الحقوق ولكن مصلحة الآخرين. لا أعتقد، كما يبدو أن بعض الناس

يطرحونها، ليس خيارًا بين الأفضل و(غير قابل للتمييز). لدينا عدم توازن الآن. ومن الواضح أن عدم التوازن هذا غير مريح لعدد كبير من الناس في المجتمع. نحن بحاجة إلى تحقيق التوازن مرة أخرى. وما إن نفهم ذلك، وقتها سيكون لدينا مناقشات أفضل. هذا هو الأمر. التوازن.

بروس تونكين: فإن وجهة نظرك هي قبول - على المجتمع أن يتقبل أنه يجب أن يكون هناك توازن. هل هذا صحيح؟

فليب بيتيليون: بالتأكيد. يعتمد نموذج ICANN بأكمله على الإجماع يا بروس. إنه يتعلق بالثقة. نريد خلق الثقة للجميع. والثقة هي أساس الإجماع. والإجماع هو أساس التوازن. توازن المصالح.

بروس تونكين: حسنًا. لذا دعونا نرى رفع الأيدي. من يعتقد أن ما ينبغي أن نركز عليه هنا كجزء من عملنا المجتمعي هو تحقيق التوازن بين القدرة على حماية المعلومات والقدرة على توفير المعلومات؟ يبدو وكأنه أغلبية واضحة جدا. لذلك فهذا أمر طيب. لذلك أعتقد أننا نقول أن نظام WHOIS كما كان، لا يمكن العودة إليه، لكننا نقول أيضًا للمضي قدمًا، يجب علينا أن نوجد توازنًا. وهناك دعم قوي جدا في القاعة، على ما أعتقد، للقيام بذلك. لذا أعتقد مرة أخرى، هذه واحدة من الافتراضات التي لدينا، والتي لدينا جميعا، هي أننا يجب أن نوازن هذه المصالح.

كيف تعتقدون أننا نصل إلى هذا التوازن؟ ما هو - ما هو - هذا هو الجزء الصعب.

فليب بيتيليون: مع الكثير من حسن النية وليس فقط التفكير في ما هو قابل للتطبيق في GDPR ولكن أيضا في الخارج. مثل إنفاذ القانون وحماية المستهلكين، موضوع مهم جدا، وحماية الأطفال. هناك كل القوانين القابلة للتطبيق. ليس فقط في أوروبا. لا تنسوا أن لدينا توجيهًا للتجارة الإلكترونية في أوروبا يوفر فعليًا توفيرًا إلزاميًا لمعلومات الاتصال الخاصة بمالك الموقع الإلكتروني. فمن النظرة الأولى، يتعارض تمامًا مع ما هو موجود في GDPR، ولكنه ليس كذلك. ليس لأن كل تشريع في أوروبا، سواء كان قانونًا، أو توجيهًا، سيضمن دائمًا أن التنفيذ وتطبيق اللوائح أو

التوجيهات يجب أن يكونا في حالة توازن. توازن مع الأجزاء الأخرى من الإطار التنظيمي القابل للتطبيق. لذلك علينا أن نرى الحقيقة بالكامل - الصورة العالمية.

بروس تونكين: نعم، أعتقد أنه كلما زادت المناقشات في السياسات، يمكنك الرجوع إلى تفاصيل بعض تلك القوانين الأخرى، لأنه مرة أخرى، إنها مجرد أمثلة على كيفية تحقيق هذا التوازن. كما ذكرت في مثال السجلات، فقد حصلوا جميعًا على توازنهم. لقد حصلوا جميعًا على التوازن بين توفير معلومات كافية للجمهور للسماح لهم بفهم، كما تعلمون، من المسؤول عن سجل معين، ولكن أيضًا القدرة على الحصول على معلومات أكثر تفصيلًا عندما يكون ذلك ضروريًا حقًا. هادية.

هادية المنياوي: معكم هادية المنياوي للتسجيل. لذا في رأيي، التحديات - أود التحدث عن التحديات من وجهة نظر عملية لأننا جميعًا نعرف الآن أن بيانات التسجيل ليست مفتوحة بعد الآن. إنها عبارة عن سجل مغلق ببوابات للبيانات التي ستكون متاحة - للإفصاح، استنادًا إلى المصالح الشرعية لأطراف ثالثة. لذا أود - وبالحديث عن التوازن الذي كنت تتحدث عنه، نحتاج إلى أن نقر بالطبع – أن هناك - أن هذا التوازن مطلوب. ولكننا نحتاج أيضًا إلى معرفة أننا لسنا الذين سنقوم بهذا التوازن عندما يتعلق الأمر بالإفصاح، عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ. ثم نضع هذا جانبا ثم-

متحدث غير معروف: WHOIS؟

بروس تونكين: لن نحقق ذلك التوازن؟ إذن أنت تقول، لا تعتقد أننا سنحقق التوازن؟

هادية المنياوي: لا، نحن نقر بأن التوازن مطلوب ويجب أن توازن بين الاحتياجات بين الأطراف الثالثة أو - الأشخاص ذوي المصالح المشروعة وحقوق المسجلين. ولكن عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ والكشف، فلسنا هنا لأننا لن نجعل حالة التوازن هذه قضية أو نحن لسنا كذلك - نحن لسنا الذين سنقوم بتنفيذ ذلك أو نحقق التوازن في الوقت الحالي.

لذا في بعض الحالات، تعرفون، - - - لذلك نحن نعترف بالمبدأ، نحن نقر بالحقائق، ولكن بشكل عملي - من الناحية العملية، عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ الفعلي والكشف عن البيانات نحن لسنا الذين سوف يقررون في هذه الحالة أن التوازن ناجح أم لا. فنحن بحاجة إلى أخذ هذا في الاعتبار، في رأيي.

ثم أود أيضا أن أتناول التحديات من وجهة نظر عملية أخرى. مهما كان العمل الذي نقوم به أو السياسات التي نحن بصدد طرحها، والحاجة إلى أن تكون عملية، وقابلة للتنفيذ، وبالطبع، بالإضافة إلى GDPR متوافق مع التطبيق العملي وقابل للتنفيذ، فإنه من الأهمية بمكان أيضًا أن نخرج بسياسة لن ينفذها أحد وليست عملية في التنفيذ. إنه تحدٍ صعب. وفي رأيي، لمعالجة هذا، هناك بعض المتطلبات الضرورية. على سبيل المثال، العمليات الصناعية الموحدة. هذا مطلوب من أجل السجل وأمين السجل وشبكة المسجل، وخدمات الاعتماد وكيف سنقوم بذلك.

ومن سيفعل هذا؟ أيضا تحديات أخرى تتعلق - بتحمل مخاطر المسؤولية من الأطراف المتعاقدة. من المهم - إذا كانت لديك سياسة لا تضع ذلك في الاعتبار، فلن يكون لديك أي شخص ينفذ سياستك، أليس كذلك؟

إذن، في رأيي، هذه كلها تحديات تحتاج إلى معالجتها الآن بدلًا من فيما بعد، وذلك بالتوازي مع كل ما نفعله الآن، مع عمل السياسة الذي نقوم به. ونأمل أن نتوصل إلى إجماع بشأن شيء نكون جميعا سعداء به.

ولكن بعد ذلك كيف ننفذ هذا؟ وأعتقد أن العمل على هذا الآن بدلا من فيما بعد هو المطلوب وهو التحدي الأكبر في رأيي.

بروس تونكين: نعم. ما تقوله، من حيث الحصول على حل في الوقت المناسب هو السياسة الصحيحة. ويشير ميلتون إلى أننا نحتاج إلى أن يكون لدينا ما يكفي من مجتمع يركز على الوصول إلى السياسة الصحيحة. ولكن، للحصول على حل نهائي، يجب أن تفكر في التنفيذ أيضًا حتى لا نبدأ بالتفكير فجأة في التنفيذ بعد الانتهاء من عمل السياسة. علينا أن نفكر في الأمر بالتوازي. أنا أوافق.

تفضل يا نيك.

نيك وينبان-سميث: شكرًا. نيك وينبان سميث. أنا هنا كممثل للأطراف المتعاقدة. وأعتقد أنه كان لطيفًا جدًا أن شخصًا ما قد ذكر بالفعل الخطر على الأطراف المتعاقدة.

وعندما أنظر إلى هذا السؤال، أحب أن تكون كلمة "في الوقت المناسب" عبارة عن فواصل معكوسة. لأنه الآن تشرين الأول (أكتوبر) 2018. وصدر هذا القانون في أيار (مايو) 2018. فمن الممكن أن يكون الحل في الوقت المناسب بعد أقل من 12 شهرا.

ولكني أعتقد، على نطاق واسع، أنه على الرغم من أن الوقت كان متأخرًا للغاية في اليوم وكان متسرعًا للغاية فيما يتعلق بما يتعين علينا القيام به، فإن المواصفات المؤقتة كانت شيئًا سعدت به الأطراف المتعاقدة على نطاق واسع. لذلك، بمجرد أن نجتاز عملية EPDP لإضفاء الطابع الرسمي على ذلك، كلما كان ذلك أفضل. ومن ثم يمكننا التحدث عن الوصول.

ولكن، في الواقع، كان علينا جميعًا أن نشير إلى سياسات الوصول الخاصة بنا بالفعل. لأنه منذ 25 أيار (مايو)، كان علينا الالتزام بالقانون. وهذا يشمل الوصول.

لذا فإن أحد أهم التحديات التي يواجهها GDPR هو أنه يتعلق بالمبادئ. لذلك عليكم أن توازنوا بين مبادئ المصالح المشروعة وبين حقوق الخصوصية لموضوعات البيانات لجميع الأشخاص الذين لدينا. وهذا أمر صعب للغاية. علينا، بالضرورة، في غياب أي سياسة رسمية عالمية، أن نفعل ذلك بأنفسنا. فسيكون لديكم نوع من لحاف مرقع، للأسف، من سياسات مختلفة للإفصاح.

وأعلم أن ما نفعله في المملكة المتحدة قانوني لأننا نحصل على مئات طلبات الوصول. وفي الواقع، لقد تلقيت بعض الشكاوى. والطريقة التي تعرف بها أنك ملتزم بقانون حماية البيانات هي من خلال مرآة الرؤية الخلفية. إذا كان شخص ما لا يحب ما تفعله، فهو يشكو إلى سلطة حماية البيانات الخاصة بك. وهم يكتبون إليك كمسؤول حماية البيانات في مؤسستك ويقولون: "لدينا شكوى."

لقد تلقيت شكوى حول الكشف عن البيانات إلى هيئة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقد تم رفض هذه الشكوى. لذلك أعلم بأن عملية الإفصاح هي في الأساس قوية بدرجة كافية على الأقل للبدء في مواجهة أنواع التحديات التي تواجهنا من مواد حماية البيانات التي تمارس حقوقها بشكل صحيح في تقديم الشكاوى إذا لم يعجبهم كيف يتم استخدام البيانات.

لذا، نبدأ الآن في بناء مجموعة من الخبرة في التعامل مع تجارب التنفيذ الفعلية لما بعد GDPR. لذلك أعتقد أننا نحتاج إلى بناء ذلك في الحلول المستقبلية. لأن ما نعرفه هو أننا نحصل على

طلبات لا يمكننا الامتثال لها. نحصل على حوالي - في الأشهر الثلاثة الأخيرة كان لدينا حوالي 750 طلبًا. نحن نؤيد 96.5%. لكن بعض الناس لا يعطون أي أسباب. من الواضح أن هذا ليس مطلبًا متوافقًا، لذا يلزم أيضًا أن يتم تضمينه في هذه الأنظمة.

بروس تونكين: إذن ما تقوله هو - مثل ما قالته هادية - هل هناك قرارات يجب اتخاذها محليًا استنادًا إلى الحقائق الموجودة بخصوص توفير الوصول إلى جزء معين من البيانات. لكن هناك حاجة أيضًا إلى أن تكون هناك آليات متوافقة للجانبين، بافتراض، بحيث يكون للطرف الذي يطلب البيانات طريقة لتقديم شكوى إذا لم يتلق الخدمة. ويجب أن يكون موضوع البيانات، إذا أمكن القول، متوافقًا مع تلك المعلومات المحتفظ بها أو التي تم إصدارها.

نيك وينبان-سميث: الآلية محددة بالفعل في التشريع. انها بالفعل موجودة.

بروس تونكين: هذا لطيف. ممتاز. غريغ.

غريغ آرون: شكرًا جزيلاً لك، بروس.

جزء من المحادثات التي تجري هذا الأسبوع يدور حول المسؤوليات التي يضعها GDPR على الجميع. وهذا أمر جيد.

إنها عن المساءلة في بعض النواحي. ولكنها أيضًا أصبحت نقاشًا حول إدارة المخاطر. كل شخص لديه هذه المسؤوليات. وبالطبع، هناك أحيانًا عقوبات مرتبطة عندما لا تفي بهذه المسؤوليات.

بطبيعة الحال، فإن مشكلة إدارة المخاطر هي أنها في بعض الأحيان تصبح مناقشة التكلفة.

ما الذي يجب عليّ فعله لحماية البيانات بشكل مناسب؟ ما هي المخاطر التي سوف أتحملها عندما أكون قد شاركت بعضًا منها؟

وهذا النقاش حول التكلفة هو جزء من المحادثات.

إحدى المشاكل هي أن كل شخص يقوم بتقييم الخطر وما يقوله القانون. وهذه التقييمات متفاوتة للغاية. حتى أننا نرى ذلك من بين نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD الأوروبية وسجلات الإنترنت الإقليمية RIR وما إلى ذلك حيث يتخذون قرارات مختلفة بناءً على المشورة التي يحصلون عليها ورغبتهم في المخاطرة.

وأن عدم القدرة على التنبؤ هو أمر بدأنا نناقشه ببطء ونكتشفه. لأنه، في النهاية، نريد نظامًا يمكن أن يكون فيه بعض الضمان والثقة بأن يتم التعامل مع البيانات بشكل مناسب من جميع المعنيين، الذين يجمعونها والذين قد يتلقونها ويستخدمونها.

وهذه هي نقطة التوازن التي نحتاج إلى الوصول إليها. لأنه، في نهاية المطاف، بالنسبة لأفراد الأمن السيبراني، من المهم بالنسبة لنا استخدام تلك البيانات. لأن لدينا أشخاصًا علينا حمايتهم. ويقول القانون أننا بحاجة - كما تعلمون، يمكننا الحصول على هذا الوصول، إذا تم ذلك بشكل صحيح.

فنحن نريد أن نجد هذا التوازن المناسب. لكن علينا الوصول إلى هذه النقطة حيث نجد طريقة لتحقيق ذلك.

بروس تونكين: دعوني فقط انتقل إلى شخص آخر. كريس.

كريس لويس إيفانز: شكرًا. أود أولًا إبراز التقدم الذي أحرزناه بالفعل داخل هذه المجموعة. وأعتقد أن سؤالك الأول للجمهور كان جيدًا حقًا. لأنني أعتقد، إذا كنت سألت نفس السؤال في اجتماع ICANN رقم 61، على سبيل المثال، أعتقد أنه كان من الممكن أن يكون هناك استجابة مختلفة تمامًا من الجمهور.

أعتقد أن التغيير في قبول ما هو مطلوب هو فهم المتطلبات المختلفة المطلوبة من جميع أجزاء المجتمع داخل ICANN.

سواء من جانب حماية البيانات وكذلك من الأطراف التي يحق لها الوصول إليها من خلال غرضها الشرعي وأسسها القانونية. والحقيقة، أن هذا الفهم جاء من فهم متطلبات الناس بدلًا من حلول الناس.

وأعتقد أنه في EPDP، حيث تم إحراز معظم التقدم هو المكان الذي تحدثنا فيه عن متطلبات كل الأطراف بدلًا من الحلول التي ستتمثل في الإجابة عن متطلباتهم.

وأعتقد أن هذه هي أفضل طريقة للحصول على فهم جيد للمتطلبات الحقيقية لكل شخص ومن ثم نكون قادرين على توفير هذا التوازن الذي تحدثنا عنه بالفعل. وحقًا فهم تلك المتطلبات هو الذي يمكنك من اتخاذ قرار جيد متوازن.

بروس تونكين: وهو الغرض الذي يشير إليه ميلتون بالفعل. ما الهدف من جمع البيانات؟ ثم ما البيانات التي تحتاجها لتحقيق هذا الهدف، بشكل أساسي؟

كريس لويس إيفانز: بالضبط. وأعتقد أنه من أجل التوصل إلى حل مناسب في الوقت المناسب، أعتقد أننا نحتاج بالفعل إلى التركيز على تلك المتطلبات ومن ثم تحقيق التوازن بين تلك المتطلبات وفهم احتياجات الجميع أيضًا.

بروس تونكين: هذا مثير للاهتمام. إذا نظرت إلى مشاريع تكنولوجيا المعلومات - و الأشخاص الذين يراجعون مشاريع تكنولوجيا المعلومات - فإن السبب الأول وراء عدم تقديم مشروع تكنولوجيا المعلومات هو أنهم لم يقضوا وقتًا كافيًا في الحصول على المتطلبات الصحيحة. لذلك أعتقد أن هذا الذي نسمعه موضوع مشترك أننا يجب أن نفعل ذلك بشكل صحيح. كريستينا.

كريستينا مونتي: شكرًا. كريستينا مونتي، ممثل المفوضية الأوروبية. مرددة أيضا لبعض الملاحظات التي ذكرناها بالفعل.

إذا نظرنا إلى الأمام وما هي العوائق، أعتقد أننا ندرك أيضًا أن هذه القضايا كانت موجودة منذ فترة طويلة.

وربما الشيء الذي نجح GDPR في تحقيقه هو تقديم القضية وإلزامنا جميعًا الى التوصل إلى حل خلال إطار زمني قصير.

لذلك أعتقد أنه حدث الكثير. رأينا أن لا أحد من الجمهور يعتقد أن الخصوصية غير مهمة. الجميع يتفق على أن البيانات الشخصية شيء قيّم. ويجب أيضًا محاسبة الأشخاص الذين يتعاملون مع البيانات الشخصية على كيفية استخدامهم للبيانات ومعالجتها.

وأعتقد أنه حتى في المحيط السمعي ICANN، قد تحقق الكثير من التقدم بمعنى أن على الأقل جميع قنوات اتصالنا مفتوحة الآن. أصبحت قضية إصلاح WHOIS الآن على جدول الأعمال في العديد من المناقشات رفيعة المستوى خارج ICANN أيضًا. لذلك أعتقد أنه، بهذا المعنى، تم إحراز تقدم وأن المناقشات تنتقل إلى مرحلة أكثر نضجا.

ونحن الآن نركز على الحلول الفعلية. وهنا تظهر المشاكل الحقيقية. وتكمن الفكرة بالطبع في تفعيل المبادئ التي رأيناها. وأعتقد أنه إذا كان نموذج أصحاب المصلحة المتعددين الذي لدينا هنا في ICANN، بطريقة ما، أمرًا صعبًا لأن لديك العديد من الاهتمامات المختلفة - وأحيانًا يمكن أن تكون المناقشات مستقطبة جدًا - فأعتقد حقًا أن بيئة أصحاب المصلحة المتعددين هي المكان الوحيد الممكن إيجاد حل مستدام فيه.

كما أعتقد أننا نعلم الآن أنه تم اختاذ خطوات لضمان أن سجل WHOIS متوافق مع GDPR. ولكن، مرة أخرى، لا نزال في هذه المرحلة غير قادرين على التنبؤ بالحل النهائي.

وأعتقد أن هذا له تأثير على العديد من الأطراف، كما نعرف جيدا. وأحيانًا أعتقد أنها أهملت الجانب الخاص بأن أمناء السجلات الفرديين أو المستخدمين الفرديين ليسوا على دراية بكيفية إدارة بياناتهم، ومن يمكنهم الاتصال به إذا كانوا يرغبون في تصحيح بياناتهم، وما إلى ذلك.

لذا، حتى من هذا المنظور، نحن الآن منشغلين قليلًا.

بروس تونكين: أعتقد أن هذه نقطة جيدة قد أثرتها حول المستخدمين الفرديين. لأن خبرتي هي أن معظم المستخدمين الفرديين لا يعرفون عن وجود WHOIS، على سبيل المثال. فان معظم الناس في هذه القاعة يعرفون، لأنهم محترفون في صناعة تكنولوجيا المعلومات أو كانوا قد حضروا اجتماع ICANN قبل وسمعوا عنه.

لكن المستخدم العادي لا يفكر في استخدام WHOIS. وغالبًا ما سيفعله المستخدم العادي، إذا كان لديه تجربة سيئة على موقع الويب، أن يقوم بالإبلاغ عنها إلى قسم شؤون المستهلكين أو أي

مجموعة أخرى دون أن يعرف بوجود هذه الخدمات. ومن المؤكد أنه لا يدرك أن معلوماته قد تم نشرها في مكان ما. أعتقد أن شفافية هذه الأمور مبدأ مهم. أجل.

كريستينا مونتي: بالتأكيد. ولكي أكمل فقط، ولكي أتواكب مع المسألة المتعلقة بالمخاطر التي أثيرت، أود أن أوضح أن GDPR، الذي يعتمد على القواعد التي كانت موجودة منذ فترة طويلة، في الواقع، يجب أن يفهم حقيقة على انه حافز لجميع الأطراف عند تعاملهم مع البيانات الشخصية بطريقة مشروعة وشفافة ومسؤولة. وقانون GDPR الآن، حتى بالنسبة للأطراف خارج أوروبا، فقد تحسن الوضع بحيث أنه سيكون هناك المزيد من توحيد الطريقة التي تطبق بها القواعد لأن لديك آليات قائمة الآن للقيام بذلك.

فقبل GDPR، كان لديك العديد من التشريعات الوطنية المختلفة. ومع GDPR، أصبح لديك الآن توحيدًا أكبر بكثير. لذا، بالنسبة للأطراف خارج أوروبا، سيكون الأمر أسهل بكثير عند التعامل مع هذه القضايا. لذا أردت فقط أن أوضح هذه النقطة كذلك. شكرًا.

بروس تونكين: فأعتقد، أن رفع مستوى توحيد المعايير على الصعيد العالمي، بالتأكيد. هادية، ثم أعود إلى نيك.

هادية المنياوي: كما ذكر من قبل، ان التحدي تصور خاطئ. أود أن أشير بسرعة إلى أننا لا نقوم بجمع البيانات من أجل مصالح الأطراف الثالثة أو أولئك الذين لديهم مصالح في الوصول إلى البيانات. لان هذا تصور خاطئ.

لقد سمعت أشخاصًا يقولون أنك تجمع بيانات لإنفاذ القانون. أنت تجمع البيانات لجرائم الإنترنت. لغرض هؤلاء الناس.

وأريد أن أؤكد للجميع أن البيانات تجمع فقط للغرض المطلوب - لتلبية الخدمة، لتحقيق الخدمة. إذًا نعم.

بروس تونكين: وهو مبدأ تقليل البيانات. فقط جمع ما تحتاجه. تحدد الغرض وتجمع ما تحتاجه.

هادية المنياوي: تحدد الغرض وتجمع ما تحتاجه.

بروس تونكين: بالتأكيد. نيك ثم ميلتون. أريد أن أكون حذرا حتى لا أغوص في تفاصيل لعناصر بيانات معينة ولكن التركيز على المبدأ.

نيك؟

نيك وينبان-سميث: كنت سأقول أن هناك مخاطرة، وكل المخاطر تتحملها الأطراف المتعاقدة. هذه احدى الأمور التي تدفعنا نحو سياسة أكثر تحفظًا. فهناك فكرة أشمل. فأنا ليس لدي الكثير من المخاوف الشخصية بشأن تحدث الجميع عن احتمال تطبيق عقوبات مالية ضخمة. وبالنسبة للمنظمات المسئولة التي ليست مجرد أمرًا أنظر فيه نظرة جدية.

أنا أؤمن بان ذلك العصر من المواطنة الرقمية والذي يتسم بسمعة التعامل مع البيانات بشكل صحيح وقانوني امتثالًا للقانون هو في الواقع ميزة تنافسية حالية بين أطرافنا المتعاقدة. فمن وجهة نظري، ان هذا في الواقع قدر أكبر من إعادة النظر. سيكون من الجيد محاولة اضافة بعض من هذا الى ذاك.

بروس تونكين: أعتقد أن ما نجلبه هناك هو الثقة.

الكثير من الناس يفقدون الثقة الآن لأنهم وجدوا أنهم قدموا بيانات لخدمة معينة يحصلون عليها. ومن ثم، ودون علمهم، يتم إعطاء البيانات لطرف ثالث أو يتم استخدامها بطريقة لا يفهمونها.

أعتقد أن أحد الأمور الأساسية، وبالعودة إلى الأهداف رفيعة المستوى لـ ICANN، هو أننا يجب أن يكون لدينا أناس يثقون في نظام النطاق، ويثقون في أنهم يستطيعون تسجيل نطاق، ويثقون بأننا سوف نعتني بهذه البيانات بشكل صحيح . وإلا لن يقوم الأشخاص بتسجيل أسماء النطاقات. سيستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بدلًا من ذلك. أعتقد أن هذه نقطة مهمة حقًا.

ميلتون.

ميلتون مولر: أريد أن أتناول شيئًا قالته السيدة مونتي. هذه مشكلة رفيعة المستوى تتعلق بدور ICANN كمؤسسة حوكمة عالمية ومدى ارتباطها بالدول والحكومات وقوانينها. لأنني أعتقد أن هذه واحدة من القضايا الرئيسية التي نتعامل معها هنا.

لذلك لم أكن من المعجبين بفكرة تنظيم حماية البيانات الأوروبي قبل GDPR. لكن عليّ أن أعترف انني بعد تفكير، وجدت أن أوروبا قدمت للعالم خدمة من خلال تحديد المعايير.

لذلك في المجالين التنظيمي والإداري لدينا شيء يسمى "تأثير كاليفورنيا." وكان ذلك عندما وضعت ولاية كاليفورنيا معايير التلوث للسيارات التي كانت أكثر صرامة بكثير من بقية البلاد. وكان على المصنعين أن يقرروا هل يصنعون سيارة خصيصًا لكاليفورنيا ونوعًا مختلفًا من السيارات للولايات الأخرى، أم سيارة واحدة لكل الولايات؟ وهذا ما يحدث الآن مع GDPR والخصوصية التي وضعت معيارًا لها. والقضية هي هل تستطيع ICANN كهيئة عالمية أن تفي بهذا المعيار؟ أم أننا سوف ندخل في مجموعة من المعايير المتنافسة؟

على سبيل المثال، إذا قررت الولايات المتحدة أنها لا تحبز ما فعلته أوروبا، فهل ستضع معيارًا مختلفًا ومتعارضًا، وهل سيكون لدينا نظام أكثر تجزؤًا؟ أعتقد أن هذه أحد القضايا الكبيرة التي ينبغي علينا أن نكون على دراية بها عندما نتحدث عن الامتثال إلى GDPR.

وأنا فقط استخدم الولايات المتحدة كمثال. وأي ولاية قضائية كبيرة أخرى يمكن أن تخلق المشاكل نفسها. يمكن أن تكون الصين. يمكن أن تكون الهند. يمكن أن تكون كندا؟ لا أعلم.

ولكنك تتحدث عن أننا نتعامل مع قضية صعبة للغاية ومهمة للغاية بشأن وضع ICANN كوكالة حوكمة عالمية تقوم على أساس القطاع الخاص، والتي أعتقد أن معظمنا هنا يدعمونها، مقابل نظام قائم على أساس دولة ذات سيادة مجزأة إقليميًا والتي يمكن أن يكون لدينا فيها أنظمة متعددة.

بروس تونكين: أجل. وأعتقد أنه إذا نظرت إلى تاريخ GDPR الذي كان يحدث فعليًا داخل أوروبا حيث كان كل بلد يتحدث عن مبادئ رفيعة المستوى ولكن كان يفسرها بشكل مختلف، وهو ما يمثل تكلفة على قطاع الأعمال. ويمكنني أن أتخيل أن الأعمال التجارية قد تلحق بالأسواق الكبيرة لتلبي

متطلبات ألمانيا أو شيء من هذا القبيل. انها سوق كبيرة. ولكن، إذا كنت بلدًا أوروبيًا أصغر، فلن يستطيعوا التداول هناك لأن قوانين الخصوصية لديهم معقدة للغاية.

لذلك أعتقد أن هناك فائدة في توحيد رؤية الناس للسوق الكبيرة. تمامًا مثل كاليفورنيا - فإذا كانت إحدى الولايات الأمريكية الأخرى التي ربما كان لديها عدد قليل من السكان وقد حددت معيارًا للانبعاثات الناتجة عن احتراق الوقود، فمن المحتمل ألا يكون لها أهمية. لكن كاليفورنيا هي اقتصاد ضخم بحد ذاته. ومن الممكن ان تقوم شركات تصنيع السيارات بتصنيع سيارة خصيصًا لتلك السوق الكبيرة. ثم يستفيد الآخرون من ذلك.

أجل. فليب.

فليب بيتيليون: شكرًا جزيلاً لك، بروس. فليب بيتيليون. أريد فقط إضافة شيء يعود إلى الثقة.

هناك ثقة عند تقديم المعلومات، ولكن يجب أن تكون هناك ثقة أيضًا عندما يكون هناك طلب للحصول على معلومات. ويجب على كل شخص أن يظهر التزامه للمساهمة في هذه الثقة. وأعتقد أن نومينيت قد أعطت مثالا جيدا. وقد ذكر لنا السيد نوس مثالا آخر عن أمين سجل معين. وهذه أمثلة جيدة على الالتزام والرغبة. في أوروبا نسميها حسن نية. إنها حقا إرادة للتوصل إلى حل عملي. وأردت فقط أن أضيف ذلك.

بروس تونكين: نعم، وأحد النقاط الأساسية للوصول إلى البيانات أيضًا هي أنه عندما يطلب طرف الوصول، يصبحون عرضة للمساءلة بعد حصولهم على تلك البيانات، ويجب أن يخضعوا للمساءلة عما يحدث للبيانات. نعم، وأحد النقاط الأساسية للوصول إلى البيانات أيضًا هي أنه عندما يطلب طرف الوصول، يصبحون عرضة للمساءلة بعد حصولهم على تلك البيانات، ويجب أن يخضعوا للمساءلة عما يحدث للبيانات. لذا يجب أن تكون المساءلة جزءًا من إطار الثقة أيضًا. والأشخاص الذين يصلون إلى البيانات ولا يستخدمونها استخدامًا مناسبًا يخسرون امكانية وصولهم الى تلك البيانات. الأمر بسيط للغاية.

قد انتقل إلى الجمهور في هذه المرحلة. لديّ سؤالين آخرين أود طرحهما على لجنة المناقشة، ولكن بالنظر إلى الأشخاص في المجتمع بشكل عام، أود أن أفسح المجال لأي سؤال أمام لجنة

المناقشة، ولا سيما معالجة هذا الأمر. كيف نصل إلى حل مناسب في الوقت المناسب؟ كيف يساعد الجميع للوصول إلى هذا الحل؟

لست متأكدًا تمامًا من كيفية طرحنا للأسئلة هنا. يمكنني رؤية واحد في الصف الأمامي، على أي حال. لنبدأ من هنا.

هولي رايشه: مجرد سؤال فقط. من حيث الغرض، يجب عليك اختبار الغرض من حيث ICANN، ولكن مهمة ICANN كبيرة جدًا. لقد استمعت إلى الحجج التي تدور حول أن الصلاحيات تتعلق فقط بالمشاكل الفنية والتقنية. أعتقد أنك إذا نظرت إلى مهمة ICANN، فهناك أكثر من ذلك. إذا حصلت على البيانات من شخص ما، فالأمر لا يقتصر فقط على توفير سطح تقني. ولكن للقيام بأمور مثل تمكين نقل الشيء، هو أن تقوم بحل النزاعات. عند النظر إلى الهدف، فسأكون قلقًا إذا لم يتم رسمه على نطاق واسع بحيث تكون المهمة، في الواقع، إدارة واستقرار النظام بأكمله.

بروس تونكين: نعم. أمور جيدة. أي تعليقات من أعضاء لجنة المناقشة؟ آشلي؟

آشلي هينمان: نعم، وأعتقد أنه كان مسدودًا منذ فترة طويلة، لكن برنامج EPDP قد أدرك ذلك. من حيث تطوير أغراضنا، أعتقد أننا تناولنا كل ما ذكرته، وهذا أمر جيد. لا أعتقد أننا قد انتهينا تمامًا بعد، ولكن هناك اعتراف بذلك، خاصة فيما يتعلق بأمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات.

بروس تونكين: لديك سؤال آخر؟ نحن نعمل على تلك الأمور. لذا، الرقم 1، ثم الرقم 2.

متحدث غير معروف: رقمي هو 1.

بروس تونكين: الآن أنا أتلقى النظام.

راشيل بولاك: راشيل بولاك من اليونسكو، وأشكركم على المناقشة المثيرة للاهتمام.

في اجتماع ICANN الأخير الذي ذهبت إليه في كوبنهاغن منذ عام ونصف تقريبًا، الأوروبي - آسف، جلب مجلس أوروبا مفوضي حماية البيانات للمساعدة في تسهيل المناقشة بين مفوضي حماية البيانات وأعضاء المجتمع و كانت المناقشة مفيدة للغاية. وأنا أفهم أن هناك القليل من الصدى. أتفهم أنهم قد أصدروا دليلًا في وقت سابق من هذا العام حول قضايا حماية البيانات داخل ICANN. لذا تساءلت عما إذا كان أي من أعضاء اللجنة قد نظر في ما يفكرون به. إذا كان من المتوقع اجراء هذه المناقشات مرة أخرى مع مفوضي حماية البيانات للتأكد من أن أي نموذج يتم تبنيه في نهاية المطاف هو، في الواقع، مختص بشكل منظم ومنهجي.

وبالتحدث لصالح مؤسستي الخاصة وليس لها علاقة مباشرة بـ ICANN، لكننا نشرنا دراستين تبحثان في قضايا حرية التعبير والخصوصية والشفافية. أعتقد أن الحديث عن هذا التوازن بين حقوق الإنسان المتنوعة وكيفية تحقيق التوازن. لذا أوصيكم بإلقاء نظرة على سلسلة اليونسكو حول حرية الإنترنت.

شكرًا.

بروس تونكين: مجرد تعليق سريع، فقط فيما يتعلق بمفوضي حماية البيانات. لذا فقد تواصلت ICANN ونظرت فيما إذا كان يمكننا الحصول على بعض المتحدثين وحثهم على المشاركة في اللجنة. لقد أجروا بالفعل فعالية موازية هذا الأسبوع. كان هناك نوع ما من فعالية لمفوض البيانات الأوروبي، لذلك هذا أمر مؤسف.

ولكن لمعالجة السؤال - نعم، هادية.

هادية المنياوي: إذًا للرد على سؤالك، بالتأكيد أخذنا في الاعتبار جميع المراسلات مع مجلس إدارة حماية البيانات الأوروبية وجميع الرسائل والنصائح التي قدمت إلى ICANN. لذلك، عند تطوير السياسة، نظرنا إلى كل ما تم توفيره، وأخذناه في الاعتبار.

بروس تونكين: رائع. كريستينا.

كريستينا مونتي: فقط ربما لتوضيح وتكملة السؤال. بالطبع نحن على دراية بالدليل الذي قدمه مجلس أوروبا، وهو وثيقة مفيدة؛ ومع ذلك، فإنه يدخل في الجزء المتعلق بالمبادئ. وهنا نتناول GDPR، ومجلس أوروبا أكثر مسؤولية عن الاتفاقية 108 وهي وثيقة من نوع مختلف. وينبغي أن يوضع هذا في الاعتبار.

وفيما يتعلق بسلطات حماية البيانات، أنت على حق، لم يتمكنوا من الحضور إلى هذا الاجتماع لأن هناك اجتماع عالمي كبير يعقد الآن في بروكسل، ولكن أود أيضا أن أؤكد على أن السلطات الأوروبية لحماية البيانات على علم بهذه المناقشة، فإنهم يتابعون التقدم الذي تم إحرازه، وكانوا يقدمون التوجيه طالما طُلب منهم تقديم نظرة ثاقبة حول قضايا محددة، وأعتقد أنهم منفتحون تمامًا لمواصلة هذه المناقشة. وهذا ينطبق أيضًا على هذا الخوف من الغرامات.

أود أن أذكر أن هيئات حماية البيانات لديها بالفعل صلاحيات متزايدة، ولكن لديها أيضًا مجموعة كاملة من الأدوات المتاحة لها. لذا قبل تطبيق الغرامة، أتوقع منهم استخدام الأدوات الأخرى المتاحة لهم، مثل إصدار التحذيرات أو هذا النوع من إصدار الأوامر. وبالتالي، أعتقد أنهم يظهرون أيضا استعدادا للحوار بهذا المعنى. وأعتقد أن هذا مهم للغاية.

بروس تونكين: نعم، أعتقد أن هذه نقطة قيمة للغاية. وبعبارة أخرى، فإن نقطة الانطلاق للامتثال أو الإنفاذ هي نهج تعاوني، ويساعد الناس على فهم متطلباتهم بطريقة ما. وفقط إذا كانوا يتجاهلون أنك ستصعِّده. أجل.

رقم 2.

متحدث غير معروف: هذا السؤال لنيك، وهو من أحد المشاركين البعيدين. ان تجربة الطرف المتعاقد فيما يتعلق بالوصول قيمة للغاية. ما هي أعداد طلبات وصول الطرف الثالث التي حصلت عليها نومينيت منذ 25 مايو من إنفاذ القانون بشكل غير رسمي؟ هل تنشر تقرير الشفافية مع هذه الطلبات والإقرارات والأطر الزمنية والطعون؟ هل CPH تفكر في نشر هذه؟

بروس تونكين: ننتقل اليك يانيك.

نيك وينبان-سميث: شكرًا لك على هذا السؤال. وقد يكون نوعًا من المقاربة التجريبية لتطوير السياسة لننظر إلى الوراء ونرى ما هي التجربة الفعلية.

لذلك كان لدينا دائمًا سياسة وصول إلى البيانات حتى قبل GDPR، لأن لدينا بعض عناصر البيانات التي لم ننشرها في WHOIS العامة. هذا هو رمز البلد UK. والذي يعد واحد من أكبر رموز البلدان. لذا لدينا 12 مليون نطاق، وهذا يعطيك فكرة جيدة عن الأرقام.

لقد شهدنا زيادة طفيفة في طلبات الحصول على البيانات. لذا، قبل 25 أيار (مايو)، لم نقم على الإطلاق بنشر عناوين البريد الإلكتروني أو أرقام الهواتف في WHOIS العام، لذلك لا يزال بإمكان الأشخاص طلب ذلك من خلال عملية إصدار البيانات، وكان لدينا عدد ضئيل من هؤلاء شهريًا. وبعد GDPR، كان لدينا القليل كذلك- لذلك نحن نجمع الأرقام وننظر إليها بعناية شديدة. إنها واحدة من هواياتي الصغيرة لتحليل البيانات. لذا، نعم، نحن نحصل على مجموعة من حوالي 800 طلب لبيانات تسجيل اسم النطاق الفردي خلال فترة ثلاثة أشهر. وفي الواقع، ما سأفعله، كما أعتقد، هو أننا سنحصل في 25 من شهر أيار (مايو) زائد ستة أشهر، وبعد ذلك سنقدم تقريرًا صغيرًا عن تجاربنا، لأنها لا تزال في الأيام الأولى.

ولكننا عندما نتلقى طلبات، فإننا نحللها بوضوح، بل إننا في الواقع نشكل البيانات التي تم طلبها وما إذا كنا قد وافقنا على الطلب أم لا. هذا جزء من الشفافية أيضًا.

إذن، هناك عدد من عناصر التقارير المختلفة التي تحدث في كل طلب فردي، ولكن أعتقد من الآن فصاعدا، فسوف نبحث بالتأكيد على أساس المنظمة. وفي نطاق الأطراف المتعاقدة لدينا مجموعات نقاش نشطة للغاية حول كل هذه الموضوعات حيث نقوم بجمع معلوماتنا وخبراتنا معًا ونحاول استخدام ذلك للنظر فعليًا في التجارب الفعلية ومحاولة استخلاص ما يعمل بشكل جيد وما لا يعمل جيدا. وأود أن أقول إن الأرقام لم تكن كبيرة من حيث طلبات البيانات التي يقترحها بعض الأشخاص. وهذا يرجع جزئيًا إلى أننا نقدم لوكالات إنفاذ القانون المحلية الكثير من البيانات دون الحاجة إلى تقديم طلبات فردية. أنا متوتر قليلًا، وأعلم أن حل RDAP هو لتوفير الوصول من الناحية الفنية، والأطراف المتعاقدة بشكل عام تدعم ذلك تمامًا، ولكنني قلق

تمامًا استنادًا إلى بعض التجارب السابقة - بالطريقة التي نفذت بها ICANN الأمور، قد ينتهي بنا الأمر مع نظام تنفيذ معقد ومكلف للغاية، والذي تجاوز إلى حد بعيد لعدد الطلبات الفعلي الذي يتلقاه الأشخاص. ويجب أن تتذكر أنه على الرغم من أن UK. هو سجل كبير، فنحن أيضًا السجل الوطني للنطاقات الويلزية. لديهم بضعة عشرات الآلاف من النطاقات ولم نتلقى طلبات للحصول على بيانات. لذا، لتنفيذ شيء لهؤلاء، وبالمناسبة إن برنامج gTLD الجديد، سيكون ممثلًا للعديد من نطاقات gTLD الجديدة.

لذا، لتنفيذ شيء معقد للغاية بالكثير من التكاليف والنفقات العامة لشيء، فهذا أمر في الواقع لا يمكن تبريره من حيث الحجم وتكلفة التنفيذ. إذن، سيكون هذا أمرًا آخر - للنظر فيه، لأنني سأكون مهتمًا بمعرفة، من بين السجلات الصغيرة، أنهم تلقوا بالفعل أي طلبات على الإطلاق.

بروس تونكين: لذلك للتذكير بالرقم فقط، أعتقد أن السؤال بصرف النظر عن تطبيق القانون، إذا سمعت بشكل صحيح، 800 شهريًا. فهل هذا صحيح؟

نيك وينبان-سميث: 800 في ثلاثة أشهر. ربع سنويًا.

بروس تونكين: 800 في ثلاثة أشهر. اذن 800 ربع سنويًا. شكرًا.

ميكروفون 1. أعتقد أنك بحاجة للحصول على رقم.

متحدث غير معروف: شكرًا جزيلاً لك، بروس. أريد أن أسألك شيئًا لأنك قدمت بيانًا بشأن أحد مبادئ GDPR فيما يتعلق بالدقة، وقد ذكرت ان المشكلة قد تم حلها إلى حد ما، وأن المشكلة قد تم حلها نظرًا لوجود معايير دقة يتم تحديثها مرة واحدة سنويًا من المسجّل لجميع العناصر المشار اليها في WHOIS. وهذه مناقشة مستمرة لدينا أيضا في EPDP. وأعتقد أن التوصل لحل جيد هناك ليس بعيدًا، لأن السؤال هو كيف يمكنك أن تخدم غرضًا إذا كان لديك بيانات غير صحيحة أو مزيفة أو أيًا كانت البيانات؟ كيف يمكنك أن تخدم غرضًا؟ وأنا لا أتحدث فقط من وجهة نظر الأطراف الثالثة التي

لن تحصل على تلك البيانات ولكن أيضًا للأطراف المتعاقدة أو ICANN أو أي شخص يريد الحصول على هذه المعلومات على سبيل المثال، عند الاتصال بشخص ما، فيكتشفون أن هذه البيانات التي لديهم ليست دقيقة أو عفا عليها الزمن أو أيا كان.

لذلك أعتقد اننا نسينا أمر هذه القضية. أفهم أن هناك الكثير من التكاليف أو أنها مشكلة مملة، لكنني لا أعتقد أننا توصلنا إلى حل مرض حتى الآن.

بروس تونكين: لذلك هذا فيما يتعلق بالمصادقة على البيانات التي تدخل. نعم.

هل ثمة أية تعليقات؟ ميلتون.

ميلتون مولر: نعم، أعتقد أن شبح WHOIS لا يزال يطارد الكثير من الناس، ومسألة الدقة هي مثال جيد على ذلك.

لذا، تمكنا من الوصول العشوائي إلى بيانات الاتصال الشخصية، وكل من الأشخاص الجيدين والسيئين، لأسباب واضحة، قاموا بوضع بيانات غير دقيقة في WHOIS لأنهم علموا أنه سيتم نشرها. بمجرد أن تصبح هذه البيانات محمية من الوصول العام العشوائي، فإن مشكلة الدقة هي مشكلة مختلفة تمامًا. نعم، سيكون هناك أشخاص ممن يقدمون معلومات كاذبة، لكن ذلك لن يكون هو الحال بالنسبة لمعظم المسجلين الشرعيين.

وعلاوة على ذلك، فإن مناقشة التحقق من البيانات هي مشكلة متعامدة للمبادئ المتعلقة بما نجمعه ولماذا نقوم بجمعه. إنها قضية سياسة منفصلة. هناك مجموعة كاملة من السياسات الموجودة بالفعل فيما يتعلق بالدقة، كما نعلم جميعًا، وهذا - مثال جيد على عوائق التقدم - هو أن يبدأ الناس في ربط الأمور بعملية تحديد ما نجمعه ومدى التزامنا ب (GDPR) وهذه مسألة تتعلق بمدى الامتثال لـ GDPR، ويمكن معالجتها من خلال عمليات سياسة أخرى في وقت لاحق.

بروس تونكين: حسنًا. رقم 2.

فردوسي: شكرًا. اسمي فردوسي.

أود أن أسأل ربما عن مثال حول تنظيم النزاع. على سبيل المثال، إذا كنا نشير إلى المبدأ القانوني مثل الاختصاصي (غير مفهوم) أو ما شابه (غير مفهوم). لذا فإن أحد الأنظمة المتخصصة سوف يلغي النموذج العام، والآخر وهو الأحدث سوف يلغي الأقدم.

إذن إذا نظرنا إلى المثال، لأن هناك غرضًا معينًا للتحقيق، لذلك إذا نظرنا، على سبيل المثال، بين GDPR مقابل RIPA، وهو قانون سلطة التحقيق التنظيمية، فكيف يمكن تنفيذ هذا المبدأ القانوني؟ أو ربما هناك نظرية قانونية أخرى يمكن تنفيذها. وأيضًا، نظرًا لأن GDPR لا ينطبق فقط على الاتحاد الأوروبي ولكن أيضًا خارج الاتحاد الأوروبي، لذلك من الناحية العملية، كيف يمكن للحكومة من منطقة أخرى أو ربما منطقة أخرى لديها مؤسسة مماثلة، مثل الاتحاد الأوروبي EU، على سبيل المثال، في جنوب شرق آسيا ASEAN، تلتزم بهذا؟ هل هذا يشبه إلى حد كبير اتفاق متعدد الأطراف أو ربما يشبه اتفاقية ثنائية أو ربما مساعدًا قانونيًا (غير مفهوم) لكل حالة على حدة؟

وأيضًا لأن هناك البعض - أعتقد أنني أسمع من أعضاء اللجنة يتحدثون عن مستوى الوعي بالخصوصية أيضًا من قبل المستهلك، وهكذا. إذن ما رأيك في دور مسؤول الخصوصية أو مسؤول حماية البيانات في المستقبل؟ ولأن هذا يعني - من خلال تحديد الاتحاد الأوروبي لمعيار GDPR ، فأعتقد أن احتياجات العديد من الشركات حول العالم لتحظى بمسؤول خصوصية أو مسؤول لحماية البيانات قد لأصبح أكثر إلحاحًا.

شكرًا.

بروس تونكين: شكرًا. سوف أحصل على بعض الردود على ذلك. دعونا نبدأ بنيك. فهل سبق وحظيت بردود أو طلبات للحصول على بيانات من أطراف خارج المملكة المتحدة تخضع لسلطات قانونية مختلفة؟ وكيف تدير ذلك كمسؤول حماية البيانات؟

نيك وينبان-سميث: شكرًا لك على هذا السؤال. أعتقد أن لدينا عملية ذات معايير قياسية ولا يهم أين أنت. لذلك نحصل على بعض الطلبات من خارج المملكة المتحدة. معظم طلباتنا تدخل في نطاق سلطتنا القضائية، وأعتقد أن هذا يرجع جزئيًا إلى أن معظم عمليات التسجيل التي نقوم بها تعتمد بشكل جزئي على

مكانتنا القانونية، حكومتنا و LEA المحلية، شعبنا، ولدينا أفضل الشبكات. لكن لدينا العديد من أمناء السجلات ومن المسجلين خارج المملكة المتحدة. لذلك تنطبق نفس السياسة. إنها سياسة عالمية.

وأعتقد أنه عندما ننظر إلى كيفية عمل GDPR، فإنه من الجيد أن هناك درجة عالية من التوحيد القياسي للمعايير فيما نقوم به.

لذا، نعم، نفس الشيء، بغض النظر عمن يقوم بالطلب.

بروس تونكين: لذلك بما أنك لست هنا في هذا المكان، نظرًا لأنك موجود في أوروبا، فأنت ملزم بالقانون الأوروبي، ولذلك فأنت بذلك تطبق هذا القانون بشكل أساسي على أي طلب تحصل عليه من الخارج. هذا ما يبدو عليه الأمر.

نيك وينبان-سميث: ولكن من حيث كيفية تنفيذ ذلك، من حيث الوصول، فهي نفس السياسة للجميع. لا يجب أن يكون الأمر كذلك، ولكن من الأسهل علينا القيام بذلك بهذه الطريقة.

بروس تونكين: تحاول أن تؤسس المعايير على ذلك.

نيك وينبان-سميث: نعم، بالتأكيد.

بروس تونكين: ربما إذا كان بإمكانك يا آشلي التعليق من حكومة مختلفة أو حكومة خارج أوروبا، فكيف تعتقد أن أمناء السجلات أو السجلات يجب أن تأخذ في الاعتبار قوانين أخرى، ربما قوانين الولايات المتحدة التي قد تكون مختلفة عن GDPR.

آشلي هينمان: لن أتحدث باسم الولايات المتحدة لأنني لست في وضع يسمح لي بذلك. أنا هنا لأتكلم باسم GAC. ولكن ما سأقوله هو أنني أعتقد أننا بحاجة إلى توخي الحذر بشأن الإشارة إلى GDPR كمعيار لحماية الخصوصية وحماية البيانات على مستوى العالم. فهناك الكثير من لوائح حماية البيانات هناك. أعتقد أن ما تم القيام به قد جلب هذا إلى الواقع كمسألة متعلقة بـ ICANN وحقيقة كل المخاطر والمسؤولية التي تضعها على الأطرف المتعاقدة.

لذا، أعتقد أن الأمل هو أن كثيرًا من GDPR كان عمومًا ضمن الفئة نفسها من قوانين حماية البيانات الأخرى، ولكننا نواجه أيضًا النزاع مع إجراءات القوانين الوطنية التي لا تزال قائمة. كيف يأخذ هذا في الحسبان. ولكني أعتقد أن ما يهم الحكومات أيضًا هو - من حيث كيفية تنفيذ كل هذا، هو قدرة تطبيق القانون خارج المفوضية الأوروبية، لأنه من الواضح جدًا أن GDPR يسمح ببعض التبرير للوصول إلى تطبيق القانون الأوروبي. ليس من الواضح تمامًا ما إذا كان ذلك ينطبق على بقية جهات إنفاذ القانون في العالم. لذا يؤخذ هذا في الاعتبار.

شكرًا.

بروس تونكين: شكرًا. حسنًا.

رقم 1.

متحدث غير معروف: جانيس سوردي (صوتي). سؤالي حول تعليقك عن تلقي 800 طلب في غضون ثلاثة أشهر.

إذن، قبل GDPR، ما عدد الطلبات التي تلقيتها في الشهر، إذا كنت تعرف ذلك، خلال العامين الماضيين؟ لأن ذلك سيكون بيانات أكثر إثارة للاهتمام حول الطلبات الحقيقية التي يقدمها الناس بشكل عام، والمجتمع العام.

نيك وينبان-سميث: شكرًا لك على هذا السؤال. لذلك ليس بالضبط ما نحصل عليه شهريًا لأنك تحصل أحيانًا على طلب كبير من وكالة معينة تقوم بشيء ما. على سبيل المثال، في الفترة التي تسبق عيد الميلاد، هناك المزيد من التحقيقات. على أية حال...

أعتقد أن حجم التغيير في الطلبات قد تغير من 10 إلى 20 في الشهر إلى حوالي 800، وهو 250 في الشهر. هذا هو مقياس التغيير.

بروس تونكين: أفترض، نيك، هل كان هناك دعاية واسعة ليس فقط عن خدماتك الخاصة ولكن أيضًا عن GDPR بشكل عام في المملكة المتحدة؟ مثل، هل هناك وعي للأفراد حول هذا؟

نيك وينبان-سميث: في الواقع، هذا سؤال مثير للاهتمام حقًا لأن أهم شيء يتعلق بقانون GDPR هو أنه، في رأيي، لم يغير القانون فعليًا في المملكة المتحدة ولكن ما كان عليه - من حيث فهم كل فرد حقوقه كمواطن. من حيث موقع البي بي سي، نظرت في الفترة التي تسبق GDPR، وكان لديهم، مثل، قصص إخبارية على الصفحة الأولى. لقد كان - في 25 أيار (مايو)، على رأس عناوين كل شيء والجميع يدرك ذلك الآن.

بروس تونكين: إنها تلك الزيادة في وعي المستهلك.

نعم، غريغ.

غريغ آرون: أجل. لذلك، منذ أن دخل GDPR حيز التنفيذ في شهر أيار (مايو)، بدأنا نفهم ببطء ما هي الآثار. وبدأنا نشهد بعض المعلومات عن الاستخدام والطلبات وما إلى ذلك.

أحد الأشياء التي حدثت مؤخرًا هو أن منظمتين تتكونان من محترفي الأمن السيبراني ومشغلي الشبكات قد تم إنجازها. كان استطلاع رأي قامت به مجموعة مكافحة الخداع في M3AAWG وتشمل عضويتها - شركات الأمن المسؤولة عن حماية الشبكات والبنوك والمؤسسات التعليمية وما إلى ذلك.

وسألوا الأعضاء: هل تقدمون المزيد أو الأقل من الطلبات؟ كيف جرت الأمور؟ وقدم حوالي 300 شخص وأحد المستجيبين بعض المعلومات.

أحدى المعلومات هو أن البعض منهم لم يعد يعرف كيفية تقديم الطلبات. يرجع ذلك جزئيًا إلى أن كل مؤسسة تحمل البيانات تقوم بالأمور بشكل مختلف الآن. لقد وضعوا إجراءاتهم الخاصة موضع التنفيذ باستخدام آليات مختلفة. هذا في الواقع أثناهم عن تقديم الطلبات.

إذا كان عدد الطلبات صغيرًا، فقد يخبرنا أو لا يخبرنا عن البيانات المطلوبة لأن البعض تخلى عن استخدام بيانات WHOIS من خلال الآلية المتاحة حاليًا لأنه لم يعد يخبرهم بما يحتاجون إلى معرفته. لذا أعتقد أنه في الأشهر القادمة، سوف نتعلم الكثير حول كيفية تأثير ذلك على الناس.

بروس تونكين: شكرًا.

رقم 3.

ديرك كريشينوسكي: مرحبًا، ديرك كريشينوفسكي من برلين وهامبورج ونائب رئيس مجموعة النطاق الجغرافي ذو المستوى الأعلى.

لقد أجرينا مؤخرًا - ونشرنا هذا على CircleID وموقعنا على الويب، geotlds.group - دراسة لـ 39 نطاق TLD جغرافي. لذا نعود إلى السؤال حول كيفية أداء السجلات الصغيرة من حيث GDPR. ومن الـ 39 كان هناك 25 نطاق TLD جغرافي أوروبي و 14 نطاق TLD جغرافي غير أوروبي. وكانت النتائج التي توصلنا إليها أنه على الرغم من أن سجلات TLD الجغرافية المستندة إلى الاتحاد الأوروبي تأخذ GDPR على محمل الجد وقد سنت تدابير لحماية البيانات الشخصية للمواطنين، فإن عدد طلبات الوصول إلى البيانات يتلاشى قليلًا. ويتم التعامل مع هذه الطلبات بكفاءة.

وتوضح دراسة سجلات TLD الجغرافية أنه لا توجد حاجة قائمة على الأدلة للحصول على نموذج وصول عالمي يعتمد على كيفية عمل GDPR في الواقع العملي. يرجى النظر في هذه الدراسة. انها دراسة مثيرة للاهتمام للغاية. وهي تذكر عدد الطلبات الموجودة هناك، وكانت الطلبات من أيار (مايو) وحتى أيلول (سبتمبر) أقل من 15 في نطاقات TLD البالغ عددها 39 نقطة، حيث تم تسجيل أكثر من 700،000 اسم نطاق.

بروس تونكين: شكرًا لك، ديرك. أعتقد أنه أمر رائع أن يشارك الناس البيانات. أعتقد أنه شيء يمكن للجميع القيام به وهو ادارة سجلات تشغيلية، ومشاركة البيانات، كما فعل نيك وكما فعل ديرك. هذا يساعد حقا على تطوير السياسات. حسنًا.

واحد.

جون لابريس: مرحبًا، أنا جون لابريس من ALAC. وسوف أخلع قبعة ALAC الخاصة بي وأرتدي قبعة وظيفتي النهارية. أعمل في أبحاث السوق في قسم التسويق في الولايات المتحدة وسأجيب على سؤال بروس في الذي طرحه في وقت سابق عن التأثيرات الأمريكية.

لقد كنت في برنامج تعليمي حديث على الويب للعمل حيث يوجد العديد من الشركات في الولايات المتحدة على دراية ب GDPR، إلا أن أقل من النصف يتجه نحو التبني. انهم يتخذون موقف "انتظر حتى ترى". وفي العديد من الحالات، ففي حالة الولايات المتحدة لدينا التعبير، "ليس عليك أن تسبق الدب، عليك فقط تسبق الرجل الآخر." هذا هو الموقف الذي تنتظره العديد من الشركات الأمريكية لنرى ونأمل أن يكون الاتحاد الأوروبي لا ينظر إليهم.

لكن أبحاث السوق بشكل عام في الصناعة برمتها تتجه إلى هذا الحد. ولدينا هناك مبادرة جديدة لخصوصية بيانات كاليفورنيا والتي تسير وفقًا لإرشادات GDPR. وبالتالي هناك الكثير من العمل الجاري هناك.

بروس تونكين: حسنًا. شكرًا على هذا الإسهام.

اثنان.

توماس دي هان: نعم، شكرًا لك. توماس دي هان، هولندي، ممثل GAC.

أود فقط أن أعود إلى تدخل نومينيت، وأعتقد أن النظر في الآليات الحالية هو أمر مفيد للغاية. بالطبع، إنها ضمن نطاق اختصاص المملكة المتحدة، لذا فهي أقل تعقيدًا من النطاق العالمي.

لكن سؤالي هو: أنت تشير إلى الطلبات - طلبات فردية للوصول إلى البيانات. ماذا عن الوصول بالجملة أو الوصول المحدود ؟ على سبيل المثال، في هولندا، وهي أيضًا واحدة من أكبر نطاقات ccTLD في العالم، توصلوا إلى اتفاق مع السلطات المحلية للحصول على إمكانية محدودة من الوصول الجماعي. وإنني لا أعرف التفاصيل. يمكنهم اخبار المزيد عن ذلك.

ولكن هل هذه الآلية موجودة أيضًا في المملكة المتحدة؟ وأساسا، فإن السؤال الذي يتدلى: هل أدواتك أو تلك المعمول بها، تلبي حقا الطلب هناك؟ شكرًا.

بروس تونكين: إذا كان بإمكاني التدخل في السؤال بشكل طفيف، فقط في المصطلحات، فهل هناك الكثير كما هو الحال في الحصول على قاعدة البيانات بأكملها لطرف آخر؟ ثم هناك القدرة على إجراء استعلامات آلية. وأعتقد أنهم مختلفون بعض الشيء. لكني سأدع نيك يجيب ربما على كلا هذين السؤالين. لذلك هل توفر الوصول بالجملة، وبعبارة أخرى، إعطاء نسخة كاملة من قاعدة البيانات الخاصة بك إلى سلطات إنفاذ القانون؟ وهل يمكنك الوصول التلقائي، وما هو نوع معدلات الاستعلام التي تحصل عليها؟

نيك وينبان-سميث: شكرًا لك على هذا السؤال.

لذا بالرد على نقطة الوصول المجمّعة، نسمح بوصول وكالات إنفاذ القانون المتمركزة في المملكة المتحدة. ولكننا نحتاج إلى توضيح مدى الوصول الذي نتحدث عنه لأنه ليس مجموعة البيانات بأكملها.

يحتوي السجل على بيانات أكثر بكثير مما نشاركه مع سلطات تطبيق القانون. ثم هناك بيانات أقل بكثير تظهر على WHOIS العامة. لذلك هناك أنواع مختلفة من الطبقات مثل البصل. ولكن من المؤكد أن الترتيب الذي توصلنا إليه على أساس محلي مع سلطات تطبيق القانون هو أنهم سيصلون بالضبط إلى نفس بيانات WHOIS التي كانت متاحة للجمهور قبل يوم 25 أيار (مايو). لكنهم يفعلون ذلك من خلال تسجيل دخول آمن مع ضوابط معينة، ونحن لا نعطيها لأي

شخص. هذه وكالات نعرف الطريقة التي تنظم بها الأمور. لدينا وكالة الجريمة الوطنية. ينسقون هذه الأمور.

ولكن من حيث معايير التجارة المحلية، هناك أيضا معايير التجارة المحلية في جميع أنحاء البلاد. يتم ذلك من خلال نقطة وصول واحدة، من خلال سلطتنا المحلية.

بروس تونكين: ثم الوصول الآلي؟

نيك وينبان-سميث: ليس لدينا وصول آلي، أليس كذلك.

بروس تونكين: ميلتون؟

ميلتون مولر: أعتقد أن هذه مناقشة جيدة حول الوصول، لكني أريد فقط الإشارة إلى أننا نتحدث عن الوصول، أليس كذلك؟

ودعونا أن نكون على دراية بأن، رقم واحد، لدينا الكثير من البيانات المثيرة للاهتمام التي يتم جمعها حول التأثيرات الفعلية. أعتقد أن معلومات TLD الجغرافية مهمة للغاية. كان هناك استطلاع لنطاقات ccTLD. من الجيد أن نسمع من جريج حول الباحثين الأمنيين.

وأعتقد أنك تحصل على تقدير على مدى التعقيد - عندما كنا نسمع من نومينيت حول المستويات المختلفة وأنواع الوصول فإلى أي مدى يكون تعقيد هذه المسألة.

لذلك، كما تعلمون، هناك حالة يمكن طرحها. لقد قدم ديرك حالة لا نحتاج إلى وصول موحد إليها. هناك حالة معقولة يجب علينا طرحها. هذه قضية علينا التعامل معها.

ولكن، أولًا، يتعين علينا أن نقرر ما هو الموجود في WHOIS، وما يتم نشره، وما هي عناصر البيانات التي نجمعها. والرجاء عدم الخلط بين هذه القضايا.

وينبغي أن نكون قادرين على إنجاز الجزء الأول. أعتقد أن الأمر سهل نسبيا في غضون ثلاثة أشهر. إذا لم ننجزها في غضون ثلاثة أشهر، فلدينا مشكلة كبيرة. ان الإطار الزمني للسياسة ينفد وتبدو عملية أصحاب المصلحة المتعددين كأنها إخفاق. وهناك، كما قلت من قبل، النسور التي تود رؤية فشلنا، والتي تود التدخل الحكومي وربما البدء في تفتيت العملية.

لذا دعونا نحدد المواصفات المؤقتة، ووضعها رسميًا كسياسة، ومن ثم لدينا نقاش مثير للاهتمام وغني فيما يتعلق بالوصول.

بروس تونكين: نعم، أحد مبادئ تطوير البرمجيات هو اسقاط تطوير البرمجيات. وهي أن تنتهي من القيام بجزء، ومن ثم تقوم بإسقاطها واصدارها وبعد ذلك تحصل على الجزء التالي.

لذلك إلى حد ما من حيث أن تنهي أمر ما في الوقت المناسب ومحاولة ان تحظى بالغرض، ما هي البيانات التي تقوم بجمعها بالفعل، ثم قمت بإسقاطها لأن ذلك يحدد ذاك. ومن ثم يمكنك النظر إلى بعض الأشياء الأخرى. فيما عدا ذلك، فأنت تدور حول نفسك في دوائر. لذا أعتقد أنها نقطة صحيحة.

رقم 3.

بيكي بير: مرحبًا. أنا بيكي بور، وأنا أتحدث كمسؤول عن خصوصية نيوستار.

أردت فقط التعقيب على تعليق يوحنا حول نصف الشركات الأمريكية. أعتقد أن العديد من الأشخاص رأوا أن Microsoft، عندما عممت نظامها الأساسي لـ GDPR لطلبات البيانات، قامت بتعميمها على مستوى العالم. لقد أفادوا الآن أنه على أساس نصيب الفرد والأساس المطلق فانهم يحصلون على المزيد من الطلبات وتلبية طلبات أكثر للأمريكيين أكثر من أي مكان آخر في العالم. وهذا يتفق بالتأكيد مع تجربتنا.

حقيقة أن الجميع في أوروبا كانوا على دراية ب (GDPR) فقد شعر به في 25 أيار (مايو) أيضًا في جميع أنحاء العالم. لذا فإن خبرتي هي، على الأقل هذه الشركة الأمريكية وغيرها من الشركات التي أتعامل معها، هي في الواقع تزيد من التحدي، والامتثال لقانون GDPR، والتحرك بسرعة كبيرة كاستجابة للمستهلك.

بروس تونكين: شكرًا لك يا بيكي.

رقم 1.

أمريتا شودهوري: اسمي أمريتا تشودري من CCOUI، الهند.

قد أكون مخطئة في بعض الوقائع، لكن صحح لي إذا كنت مخطئة. أعتقد أن هناك 339 مليون اسم مسجل تقريبًا. وما أمكنني سماعه هو أن هناك حوالي 1200 مليون اسم تحت نطاق الاتحاد الأوروبي E.U. هذا هو أقل من نصف تسجيل النطاق العالمي، والذي هو تحت الاختصاص القضائي للاتحاد الأوروبي.

في حين أن هناك الكثير من النقاشات التي تجري في ICANN حول كيفية توافق أسماء النطاقات من حيث GDPR ومن حيث سجل WHOIS، فهل تبحث ICANN أيضًا - كما تعلمون، قوانين الدول الأخرى؟ أوروبا هي منطقة. ومع ذلك، هناك مناطق أخرى، وكذلك دول. هل تتم حماية مصالحهم؟

المسألة الثانية هي: لدينا دول متطورة إلى حد ما ولديها قدر معين من الفهم.

كما أن لدينا دولًا ناشئة، على سبيل المثال، الهند، حيث لدينا أسماء نطاقات يتم بيعها من قبل شركات مختلفة ومنظمات من أوروبا بالإضافة إلى الولايات المتحدة وحتى الهند. قد لا يكون لدى أمناء السجلات والسجلات نفس القدر من الفهم والقدرة.

فماذا اذن - هل هناك شيء مخطط له من حيث تطوير فهمهم بحيث يمكن للمستهلكين النهائيين أن يكونوا كذلك - يمكن الاهتمام بمصالحهم؟ نظرًا لأننا نجلس هنا، فإننا نتحدث، ومع ذلك، فإن مستخدمي الإنترنت الجدد أو مشتري النطاق ليسوا كلهم من ذوي الخبرة في مجال التكنولوجيا، وخاصة من الدول الناشئة.

بروس تونكين: أعتقد أن هناك سؤالين. السؤال الأول هو: كيف يتم أخذ القوانين في البلدان الأخرى بعين الاعتبار؟ لذلك من الواضح أن هناك قوانين في الهند.

والسؤال الثاني هو كيف يتم رفع الوعي بين الناس في أجزاء أخرى من العالم لهذه القضايا.

ربما - سأجيب الثاني أولًا. سوف أنتقل إلى هادية لأن هادية من ALAC، لذلك أفترض أن ALAC تقوم بأشياء لزيادة الوعي في أجزاء مختلفة من العالم.

هادية المنياوي: نعم. أنا أتكلم كعضو في EPDP. لذا فإن إحدى التوصيات التي نأمل أن تأتي من فريق EPDP هي تقديم توصية لرفع مستوى الوعي وتوعية المسجلين.

وأعتقد أن هذا ستتم معالجته جزئيًا من قبل ICANN وكذلك من قبل السجلات وأمناء السجلات لأنني أعتقد أيضًا أنه من مصلحة أمناء السجلات أن يكون المسجلون على دراية بما حدث في السياسات الجديدة.

نحن ندرس بالفعل في أعمالنا قوانين الخصوصية الأخرى الآن لأن فريق EPDP يحق له النظر في التوافق مع المعايير المؤقتة لقانون GDPR. لكن هذا لا يعني بالطبع، ألا يكون هناك أي تضارب مع قوانين الخصوصية الأخرى.

لكننا في الوقت الحالي لا نقوم بهذا العمل مثل النظر في قوانين الخصوصية الأخرى.

بروس تونكين: شكرًا. آشلي.

آشلي هينمان: شكرًا. بالنيابة عن GAC، نعم، فمن حيث مشاركتنا في EPDP والأنشطة الأخرى التي تجري فيما يتعلق بنظام WHOIS، كنا نبذل كل ما بوسعنا لجعله "عام" وهذا ليس الأفضل لكن للتأكد من أن ما نفعله يعترف بوجود قوانين أخرى لحماية البيانات هناك.

نأمل أن نتمكن من القيام باستخدام GDPR كمنشأة لأن هذا ما أجبرنا على فعله. ولكن حيثما أمكن، نحاول جعل ذلك غير مقصورًا على GDPR. أعتقد أن هذا أمر مهم، إذا لم يكن هناك شيء آخر، احترامًا للقوانين الأخرى في جميع أنحاء العالم. هذا ما نحاول تحقيقه على الأقل. شكرًا.

بروس تونكين: شكرًا. كريستينا.

كريستينا مونتي: كما أردت أن أقدم بعض التعليقات حول هذه الأسئلة التي تتكرر حول التوتر أو التوتر المحتمل بين القوانين المختلفة في الاختصاصات القضائية المختلفة والطبيعة العالمية للإنترنت. لذا فنحن نعلم أن هذا تحد نواصل مواجهته ليس فقط فيما يتعلق بحماية البيانات ولكن أيضًا في مجالات أخرى. ولهذا السبب من المهم جدًا أن نواجهه هنا في ICANN لأن هذا سيكون حالة اختبار للمستقبل أيضًا.

فيما يتعلق بحماية البيانات، بشكل عام، أود أيضًا التأكيد على ما نراه - وربما أنا هنا أكثر تفاؤلًا من زميلي ميلتون مولر. نحن نرى تقارب. تلك المبادئ التي يكرسها GDPR والتي تستند إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية والتي هي في رأيي، مبادئ الفطرة السليمة. وهو أمر يتعلق بإدارة بياناتك بشكل جيد.

ثم كما كنت أقول في البداية، الصعوبة تكمن في التفاصيل وفي التنفيذ. وهناك يجب أن نركز اهتمامنا.

وقد لا تكون جميع الإجابات موجودة. وقد نكتشف جيدا أننا بحاجة إلى التوصل إلى حلول مبتكرة لجعل النظام يعمل ويزيد من حدود ما نتعامل معه. وهذا هو السبب في أن لدينا العمليات المعمول بها، ولدينا أصحاب المصلحة حول الطاولة، ويجب أن نكون قادرين على إنجاحها.

وأتفهم أيضًا وجود بعض أصحاب المصلحة حول العمليات المختلفة الذين يودون الحصول على هذا النوع من النهج المتسلسل، وكما تعلمون، أن الآخرين لديهم الشعور بالإلحاح للوصول إلى الحل النهائي.

أنا شخصيا لا أرى، كما تعلمون، مشاكل في وجود عملية موازية، لكن من الواضح أنه يجب أن يكون لديك فهم واضح للقضايا. وأحيانا هناك مفاهيم خاطئة تتكرر.

وبالتالي، من المهم حقا أن نولي اهتماما لما يقوله الآخرون، حتى في مجموعات العمل المختلفة هذه، نعمل سويا معا نحو الحل.

إذا كانت هناك قضايا لا يمكن حلها، فدعونا نحدد معا كيفية سد هذه الفجوة.

بروس تونكين: رائع. شكرا، كريستينا.

أريد فقط الانتقال إلى سؤال آخر، ثم أعود إلى الجمهور. مجرد سؤال آخر للفريق.

أحد الأمور من وجهة نظر تطوير السياسة هو أنه قد تم تطوير بعض السياسات الأخرى في السنوات الأخيرة والتي تتعلق بهذا الموضوع.

وأحد هذه الحلول هو الحل الذي نفّذته السجلات وأمناء السجلات لحماية خصوصية البيانات الشخصية، وهو تقديم ما أطلقوا عليه - ويطلق عليه أحيانًا خدمات الخصوصية أو أحيانًا ما يسمى بخدمات الوكيل.

ولكن هذا هو المكان الذي استبدلوا فيه المعلومات في WHOIS التي كانت إما شركة منفصلة، والتي كان يشار إليها بالوكالة، أو يمكن أن يكون اسم وعنوان أمين السجل، على سبيل المثال، بدلا من اسم وعنوان صاحب التسجيل. ثم قاموا في الأساس بتشغيل خدمة إعادة توجيه. لذلك، إذا تم إرسال البريد إلى العنوان الموجود في WHOIS، فقد تتم إعادة توجيهه إلى المستخدم النهائي.

لذلك كان أحد المخاوف بشأن نمو خدمات الخصوصية / الوكيل تلك هو قيامهم بعمل رائع في منح المستهلكين خيار حماية بياناتهم الشخصية. ولكن ما لم يكن واضحًا هو ما هي الظروف التي يتم بموجبها إصدار البيانات الشخصية إلى جهات تطبيق القانون وتمكين هذه الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون والمجموعات الأخرى من الوصول إلى هذه البيانات.

لذلك كانت هناك عملية تطوير للسياسة قيدت هذا الموضوع. ولكن الآن ونحن نتعامل مع هذا الأمر بالفعل، فإن السؤال المطروح على لجنة المناقشة هو، هل نحتاج إلى العودة وإعادة النظر في هذه السياسات؟ هل نحتاج إلى أخذ هذه السياسات في الاعتبار عند تطوير السياسة - في EPDP.

كان الموضوع الآخر الذي حدث قبل بضع سنوات هو المفهوم المفصّل لنظام WHOIS. لذا فإن بعض السجلات، وأبرزها .COM، يحتوي السجل المركزي بصفة أساسية على معلومات عن اسم النطاق، مثل معلومات DNS، ثم لديها معلومات عن أمين السجل، ومن ثم يجب عليك

أن تسأل عن أمين السجل للحصول على معلومات حول صاحب الاسم المسجل. لذلك هو نظام موزع. وبالتالي فكان من الصعب في ذلك الوقت قبل بضع سنوات أن تستفسر عن كل هذه الأنظمة المنفصلة، لأن تنسيقات البيانات كانت مختلفة قليلًا. وكانت الأداة الوحيدة في ذلك الوقت هي منفذ WHOIS 43. لذلك ذكرت عملية تطوير السياسة، أنه ينبغي أن يكون لدينا جميع المعلومات في السجل المركزي بحيث يمكن الاستعلام عنها في مكان واحد. لكن ما يظهر مع الأنظمة في الكثير من الدول هو القيود المفروضة على نقل البيانات عبر الحدود. يبدو أن وجهة النظر العامة هذه الأيام هي، كما تعلمون، إذا كنت تدير أحد أمناء السجلات في أستراليا ولديك عملاء أستراليون، فأنت تحتفظ ببياناتك في أستراليا. وبالمثل، إذا كنت تدير سجلًا في ألمانيا أو أيرلندا أو أي بلد آخر، فإنك تحتفظ بالبيانات الخاصة بعملائك في البلد الذي يقع فيه أمين السجل، ثم تقوم فقط بإصدار تلك البيانات من خلال المعايير المناسبة، كما تعلمون.

لذا فالسؤال بالنسبة للفريق، بالنظر إلى أن لدينا هاتين السياستين القائمتين، واللتين قد تتعارضان مع EPDP. وقد ذكرت في وجهات نظر الفرق حول كيفية الأخذ في الاعتبار العمل الذي تم إنجازه حتى الآن وهل نحتاج إلى العودة إليه وتحديثه أو النظر في أساليب أخرى؟ آشلي؟

آشلي هينمان: سأتحدث باختصار شديد لأنني لست الأفضل على الأقل بين زملائي في مجال انفاذ القانون وغيره. ولكني أردت فقط أن أشير إلى أنه، وجودي في فريق مراجعة تنفيذ الخصوصية / الوكيل، كان له تأثير كبير في أن الأمور توقفت عند هذه النقطة. والتي تهم بشكل خاص أولئك الذين يريدون الوصول إلى هذه المعلومات. كما أنه أمر مثير للقلق لأنه نظرًا لأننا ندخل عالم انفاذ القانون لقانون GDPR، فإن الخصوصية / الخادم الوكيل هو خيار متاح للبيانات المقنعة ويجب أن تكون هناك قواعد حول ذلك أيضًا. لذا، إذا لم يكن هناك شيء آخر، فإن التأثير يكون في ايقاف عمل التنفيذ. شكرًا.

بروس تونكين: شكرًا لك، آشلي. هل هناك آخرون يريدون التحدث عن هذا الموضوع؟ ميلتون.

ميلتون مولر: ليس على الخصوصية / الوكيل بل على Whois المفصّل. ما أفهمه هو أن WHOIS المفصّل لن يكون ضروريًا بعد الآن - عندما نلتزم بقانون (GDPR) وننفذ RDAP، وأن الحاجة إلى

RDAP سيحل محلها وجود - عذرًا، والحاجة إلى WHOIS المفصّل سيحل محلها وجود RDAP، ولن يكون لديك أي مبرر حقيقي لوجود البيانات الموجودة في السجل.

بروس تونكين: لذلك للتوسع قليلًا حول ذلك، لماذا قد تكون القضية؟ الناس ليسوا بالضرورة على دراية ببروتوكول RDAP، فلماذا يحل RDAP ذلك؟

ميلتون مولر: لأنه من شأنه أن يوفر نوعًا من قاعدة بيانات موحدة يمكن للأشخاص الذين يريدون الوصول إليها الحصول عليها دون الحاجة إلى نقلها وتخزينها في مكانين مختلفين، هما السجل وأمين السجل. هذا هو فهمي. قد أكون مخطئا في ذلك، ولكني أعتقد أن المبرر المنطقي لـ WHOIS المفصّل كان ضعيفًا في المقام الأول. لقد سهل نقل النطاقات من أمين سجل مختلف إلى آخر، ولكن يبدو أننا سنكون قادرين على القيام بذلك دون وجود WHOIS مفصّل. ومن ثم تمشيا مع GDPR، فإن مبدأ تقليل نقل البيانات وجمعها يبدو أنه يملي عليك أن تكون البيانات مع أمين السجل الذي يجمعها بالفعل.

بروس تونكين: حسنًا. غريغ.

غريغ آرون: أحد الأشياء التي رأيناها في تجربتنا خلال الأشهر القليلة الماضية مع المعايير المؤقتة هو أنه في حين أن GDPR يغطي أنواعًا معينة من البيانات، فإن المعايير المؤقتة تسمح بتنقيح البيانات الإضافية التي لا يغطيها القانون. على سبيل المثال، لا يغطي GDPR معلومات عما يسمى بالأشخاص القانونيين والكيانات المدمجة. ولكن يمكن تنقيح هذه البيانات وفقًا للمعايير المؤقتة والتي تمنح الأشخاص القليل من المعلومات للعمل معها.

لذا، فإن أحد الأمور التي تقولها SSAC هو جعل المعلومات متاحة بموجب القانون، وهذا أمر مهم جدًا، ولكن لا تفرط في تطبيق القانون. اسمح بالوصول بطريقة متوازنة إلى الحد الذي يسمح به القانون. وهذا أمران مختلفان.

لذلك، مع بيانات الوكيل، هناك أشخاص غير خاضعين لقانون (GDPR) والذين يمكنهم الاستفادة من ذلك.

بروس تونكين: لذا فهم ليسوا أشخاصًا طبيعيين، بشكل أساسي.

غريغ آرون: كما لو كنت شخصًا في البرازيل مثلًا، فأنا لست خاضعًا لقانون GDPR إذا لم يكن المسجِّل موجودًا، ولكن ربما ما زلت أرغب في استخدام حماية الوكيل أو الوكيل. هناك تداخل في هاتين الحالتين.

وسأذكر أيضًا أن SSAC قد ذكرت أن السجلات المفصّلة هي فكرة جيدة لبعض الأسباب المفصلية للأمن والاستقرار، وليس لها أي علاقة ببعض هؤلاء الذين ليس لديهم أي علاقة بتوفير المعلومات، لذلك أنا لا أتفق مع ميلتون.

بروس تونكين: تفضل يا نيك.

نيك وينبان-سميث: لا مانع من الحصول على خدمات الخصوصية / الوكيل. لذا أعتقد أن مضمون السؤال هو - وهذا افتراض كبير - أن ما الذي يسمح في المواصفات المؤقتة بتخفيض البيانات الشخصية ويبقى بمثابة سياسة دائمة في الوقت المناسب. ولكن إذا كان هذا هو الحال، فحينئذ أعتقد أن السؤال هو، إذا لم يتم كشف البيانات الشخصية للناس في WHOIS العامة، ما هي الفائدة من الخصوصية، أليس كذلك؟ وفي الأنظمة - وهناك العديد من الأنظمة في أوروبا حيث تم بناء الخصوصية في عمليات التسجيل وبعض الأشخاص لا يمكنهم الاستفادة من حماية البيانات الشخصية كما تمت الإشارة إليه مسبقًا، هناك دائمًا طلب لخدمات الخصوصية والوكيل. فهي في بعض الأحيان تكون فقط للتيسير الاداري. في بعض الأحيان للسرية التجارية. أو يريد شخص ما إطلاق علامة تجارية جديدة، وهو لا يريد الكشف عن هويته. يقومون بتسجيل أسماء جديدة من خلال خدمات الوكيل. إذًا هناك - أعتقد أن الوقت مازال مبكرًا، لا نعرف حتى الآن، لكنني متأكد تمامًا أنه سيكون هناك نوع من الطلب. لكنني متأكد من أنه سيكون بمستوى أقل من السابق.

بروس تونكين: هادية.

هادية المنياوي: أجل. لذلك أنا أتفق مع كل ما قيل. وأود فقط أن أضيف أنه في ظل موردي خدمات الوكيل، الحاليين أو السابقين لقانون GDPR، يحق لمقدمي خدمات وكيل الشرعيين أو السماح لهم بتقديم البيانات في ظل ظروف معينة. لذا - لست متأكدًا من أننا في الواقع بحاجة إلى خدمات الوكيل في الوقت الحالي. شكرًا.

بروس تونكين: كريس.

كريس لويس إيفانز: شكرًا. نعم، هذا الشيء حول خدمات الخصوصية / الوكيل، الذي يبرز أحد الأسئلة السابقة، وهو أنه في ظل تلك الخدمات لم تكن هناك طريقة موحدة لطلب البيانات من تلك الخدمات. وقد يؤدي هذا على الأرجح إلى انخفاض مستوى الطلبات المقدمة إلى هؤلاء الأشخاص مقدمي هذه الخدمات. لذا أعتقد أن برلين قد طرح سؤالًا حول سبب عدم رؤية العديد من الطلبات. وأعتقد أنه كان هناك مراجعة ل RDS2 ومجموعة التصيد الاحتيالي - ومكافحة الاحتيال ومراجعة M3AAWG. لقد أشاروا جميعًا إلى أن هناك نقصًا كبيرًا في المعرفة حول كيفية الوصول. وأعتقد أن هذا يخفي الكثير من المشاكل التي نراها. في الوقت الحالي، أعلم أننا، كما قال نيك في وقت سابق، قد وصلنا إلى حد كبير منذ بدء العمل بقانون GDPR، لكنني لا أعتقد حقًا أنني رأيت الأثر الكامل للمواصفات المؤقتة على الطلبات و مستويات الطلب. لذلك أعتقد أن أي أرقام مفيدة، لكنني لا أعتقد أنها ضرورية بالضرورة.

وأعتقد أنه كما قال ميلتون، فإن إنشاء هذه السياسة أولًا يسمح لنا بالحصول على نموذج موحد معمولا به للوصول وفهم هذه السياسة بشكل صحيح ومن ثم يمنحنا نموذجًا جيدًا و قانونيًا الوصول إلى البيانات.

بروس تونكين: حسنًا. سايروس من ICANN مجرد تعليق على تنفيذ سياسة الخصوصية / الوكيل.

سايروس نامازي: شكرًا جزيلاً لك، بروس. اسمي سايروس نامازي. أنا جزء من قسم النطاقات العالمية في ICANN. أردت فقط تقديم توضيح حول عمل تنفيذ السياسة الذي نقوم به في GDD وتوضيح أننا لم نوقف أي شيء. على وجه الخصوص، ما ذكره أشلي حول العمل المتعلق بالخصوصية / الوكيل. إن التوضيح هو اعتقادي بأننا أدركنا في هذه اللحظة، أنه ليس هناك وضوح كاف لوضع الإطار القانوني المناسب، ولتقديم نموذج الاعتماد بشكل أساسي بطريقة نعتقد أنها مبررة من حيث كفاءة العمل وانطباقه. هناك نقص في الوضوح بسبب GDPR حول كيفية التعامل مع بعض مكونات نموذج الاعتماد - الذي لا يختلف كثيرًا عما سيبدو عليه نموذج الاعتماد المُسجل. وبالنظر إلى التقلب الذي تتسم به الحالة وحقيقة أن الأمر لم يستقر تمامًا حول كيفية تفسير بعض تداعيات GDPR، فنحن في الأساس نجهز عملية التنفيذ بالسرعة التي تأتي بها الحقائق والتي يتم احتسابها على أساس اننا لا نضيع الوقت في التقدم بأمر من الأمور التي تتمتع باحتمالية كبيرة للتغير في المستقبل. ولا أعتقد لأن ذلك يقتصر على الخصوصية / الوكيل. إننا نواجه وضعًا مماثلًا في تنفيذ WHOIS المفصّل، التي هي في الواقع في مرحلة التنفيذ. لقد تم تعريف السياسة، وتم التصديق عليها من قبل مجلس الإدارة، منذ فترة طويلة. وفي هذه الحالة بالذات، ان الجزء الذي يمنعنا من العودة هو السجل وأمين السجل المتوصلين الى اتفاق فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الاتفاقية بين أنفسهم، بين السجل وأمناء السجلات. اتفاقية السجل / أمين السجل، RRA.

هناك برامج أخرى. لدينا 13 منهم فعليًا في المؤسسة مرتبطين بخدمات تسجيل البيانات، وسيتأثر شكلها عندما نتعرف بشكل أفضل على GDPR، وأثره، ومعرفة كيف تعمل السياسة و انه قد يلزم تغيير الخدمات المرتبطة بـ RDS في المستقبل.

بروس تونكين: نعم، أعتقد، يا سايروس، إنك تسلط الضوء على نقطة قد تناولتها في وقت سابق حول ما أسميه الحل المناسب في الوقت المناسب لأن ما نراه هو - وباستخدام WHOIS المفصّل كمثال - أن تطوير السياسة قد تم الانتهاء منه فعليًا منذ سنوات. ربما كان الأمر قبل خمس سنوات. وربما أكثر. ربما - حتى عندما كنت في مجلس GNSO، لا أستطيع حتى أن أتذكر. ولكن مر وقت طويل. لكن أعتقد أن الأمر هو أن العالم يتحرك. كما تعلمون، تغير النظام في هذا المجال بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مما نتج عنه إعادة التفكير. لكنني أعتقد أننا كمجتمع وكمنظمة، يجب

أن نكون أكثر مرونة قليلًا في القدرة على الاستجابة للتطورات فور حدوثها. ولذا فإنني أجمع على أن التحدي، وخاصة فيما يتعلق ب WHOIS المفصّل الآن، هل ما زال هو الأمر الصحيح الذي ينبغي عمله، بالنظر إلى التغييرات في قانون الخصوصية، وخاصة GDPR؟ و يبدو الأمر وكأن الجهود يجب أن تستمر لفهم PDP فهما صحيحا وفهم المتطلبات الصحيحة، وفهم سبب جمعنا للبيانات، والحصول على بعض هذه المتطلبات بشكل صحيح. ولأن الكثير من هذه الأشياء قد تم إنجازه نوعًا ما، فإننا الآن نعود إلى الأساسيات، التي تعيد النظر في سبب جمعنا للبيانات. وبالتأكيد عندما شاركت لأول مرة في ICANN حوالي عام 2000، كان تركيز WHOIS هو السماح بالمنافسة بالفعل. كانت طريقة لإجراء عمليات نقل سلسة بين المسجّل الواحد الذي كان يحتوي على معظم أسماء النطاقات في ذلك الوقت، حيث أصبح قادرًا على إتاحة تلك المعلومات إلى أمناء السجلات الآخرين للمساعدة في عمليات النقل. أعني، إذا كنت ستصف الغرض، فهذا هو الهدف في عام 2000. كما تعلمون، لا أعتقد أننا جلسنا كمجتمع الآن وحصلنا على آراء الجميع بشأن ما يجب أن يكون هذا الهدف.

لذلك يجب أن يكون الشيء الأساسي، وهو معرفة الهدف الصحيح. ثم الخصوصية / الوكيل هو في الأساس مناقشة متعلقة بالوصول. و WHOIS المفصّل هو في الحقيقة مناقشة لتخزين البيانات. لأن التقنيات في الوقت الحالي، أعني، ليس عليك تخزين كل شيء مركزيًا. يمكنك تحقيق الشيء نفسه، كما قال ميلتون، من خلال الحصول على صفحة WHOIS أو صفحة طلب على موقع ICANN. يمكنه إرسال الطلب إلى أمين السجل المعني. يمكن لأمين السجل تطبيق قانونهم المحلي في الاستجابة لهذا الطلب، في الأساس.

سايروس نامازي: شكرًا جزيلاً لك، بروس. أعتقد أنك أبرزت عنصرًا آخر لتلك البيئة المتغيرة نوعًا ما. نظرًا لأنك تعرف على الأرجح، باننا في مخاض تنفيذ RDAP، وهو نظام مختلف تمامًا عن نوع بروتوكول WHOIS القديم والمنتهي. وهذا نوعًا ما يجبرنا على طرح الأسئلة التي كنت تطرحها. أنت تعرف، أين تقوم بتخزين البيانات، كيف يمكنك الوصول إليها؟ وأعتقد أنه باستخدام RDAP، يمكننا في الواقع أن ندخل في ما أعتبره منصة من القرن الحادي والعشرين قابلة للتوسع، يمكن أن تتغير في الواقع مع المشهد الديناميكي المتسارع لقوانين الخصوصية في جميع أنحاء العالم وتساعدنا على تطوير نوع النظام وخدمات بيانات التسجيل التي يمكن أن تتحرك في الوقت المناسب مع تغيير الزمن.

بروس تونكين: شكرًا. حسنًا، سنعود للخارج رقم 1.

فولكر غريمان: شكرًا. فولكر جريمان من مركز معلومات الشبكة Key-Systems and Central. أود أن أعود إلى واحدة مما أعتبره من النقاط الهامة التي أثيرت في وقت سابق على لجنة المناقشة وهو التمييز بين الكيانات القانونية والمسجلين الشخصيين. أعتقد أن هذا التمييز ليس خطأ. والمعايير المؤقتة ليست مفرطة في الحماية أو تجاوزها بطريقة ما بسبب سوء فهم لما يحميه GDPR. فهي لا تحمي البيانات الشخصية في حد ذاتها. كما أنها تحمي البيانات الشخصية التي قد يتم تضمينها في البيانات التي يوفرها القانون - وهو كيان قانوني. لذلك إذا كان لدينا تسجيل من شركة وتختار تلك الشركة تقديم البيانات الشخصية لأحد موظفيها في عنوان البريد الإلكتروني، في رقم الهاتف، في بيانات المسجل، فهذه بيانات شخصية. لا يمكننا أن نأخذ هذا التمييز على انه سجل. لا نعرف ما إذا كان التسجيل بواسطة كيان قانوني يحتوي على بيانات خاصة. ولكن يجب حماية هذه البيانات الخاصة بنفس الطريقة التي تكونت بها بيانات التسجيل الشخصية.

ومن ثم فإن وجود هذا التمييز فيما إذا كان التسجيل قد تم من جانب كيان خاص أو كيان قانوني لا جدوى منه على الإطلاق لتحديد ما إذا كان ينبغي حماية تلك البيانات بموجب المواصفات المؤقتة أم لا. شكرًا.

بروس تونكين: شكرًا، فولكر. والرقم 2.

دين ماركس: مرحبًا. دين ماركس لائتلاف المحاسبة عبر الإنترنت. أردت أن أشير إلى شيء قالته السيدة مونتي من اللجنة، أن GDPR يعتمد على القواعد التي كانت موجودة منذ وقت طويل. على الأقل فيما يتعلق بعملية تطوير سياسة الخصوصية / الوكيل، لم يكن هذا شيء يعود الى سنوات عديدة. هذا شيء توصل إلى نتيجة في عام 2016 عندما كان GDPR موجودًا بالفعل في الكتب. كان هناك وعي كبير بمخاوف قانون الخصوصية التي كانت سارية عند مواصلة عمل PDP. ولذا لا أفهم لماذا تم وضعه في وقفة من أجل التماس الوضوح عندما يتفق الجميع في هذه القاعة على أن GDPR لا يجيب على جميع الأسئلة. لا يحقق GDPR في حد ذاته الوضوح لكل التفاصيل. ومرة أخرى، كما قالت السيدة مونتي، تعد هذه العملية لأصحاب

المصلحة المتعددين مكانًا جيدًا لتحقيق التوازن. كان لدينا توازن في خدمات PDP للخصوصية / الوكيل. وقد تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس GNSO. تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل مجلس إدارة ICANN. إنها خطوة كبيرة إلى الأمام في تحقيق هذا التوازن. ومتى سيتقدم هذا الوضوح إلى مركز الصدارة، يا سايروس؟ وأعتقد أنه من خلال مواصلة خدمة الخصوصية / الوكيل، سيساعد مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين في الواقع على التوضيح. ولذا أعتقد أن منظمة ICANN تعمل بشكل كبير على مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين بالكامل.

بروس تونكين: سايروس، ربما يمكنك أن تكون أكثر تحديدًا في بعض الأمثلة حول ما هي العقبات الأساسية التي واجهتك عند تنفيذ ذلك. فقط كن أكثر تحديدًا مما قد يساعد في -

سايروس نامازي: أجل. شكرًا جزيلاً لكم. لقد تركت الموقف الحرج فعليًا حتى لا أضطر إلى الاستمرار في تولي المناقشة، فلم يكن الأمر في نيتي. ودين، أنا أقدر تماما ما تقوله. ومرة أخرى، أريد أن أوضح، أننا لم نوقف عمل تنفيذ سياسة IRT الذي عملنا معكم ومع آخرين عليه لبعض الوقت. وهذا ليس حتى سؤال من وجهة نظرنا على الجانب التنظيمي وارتباطه بالسياسة. هذا ليس السؤال الذي أحتاج إلى الدخول فيه. على المجتمع ان يقرر بشأن ذلك. يتعلق الأمر في الواقع باستنتاج إطار قانوني مناسب لتنفيذها. وقد واجهنا ذلك بالفعل مع بياناتي - ووكلاء ضمان البيانات والاتفاقيات التي تجمعنا بهم. وفي الوقت الحالي، فنحن لا نشعر بشكل أو آخر أن لدينا ما يكفي من الثقة مع هذا الإطار القانوني، الذي سيكون تنفيذه ضروريا.

لا علاقة له حقا بأهمية ذلك. أعتقد أن هناك بالفعل حاجة إلى خدمة الخصوصية / الوكيل بعد عالم GDPR، إذا جاز التعبير. ولكن، مرة أخرى، ان الأمر ليس بيد المنظمة لتتخذ قرارًا بشأنه.

بروس تونكين: حسنًا. رقم 3.

سيباستيان باتشوليه: سيباستيان باتشوليه سيتحدث بالفرنسية. ستقولون "كالعادة."

السؤال حول الفرق بين الشخص الطبيعي والشخصية الاعتبارية.

هذا يفاجئني. بالطبع، هناك اختلاف. كشخص طبيعي، لدي اسم وعنوان بريد إلكتروني. وإذا كنت بحاجة إلى تقديم معلوماتي، فيمكنني منحها. لكن كمنظمة، شركة يمكنها نشر هذه المعلومات. إنه اختياره. نحن بحاجة لحماية شخص طبيعي. ويمكن للشخص القانوني أن ينظم نفسه بنفسه حتى لا يقوم بنشر معلومات حساسة. كلنا نستطيع - على الأقل - أن نحصل على المعلومات بأنفسنا. لذلك من الطبيعي أن يحصل الشخص الطبيعي على المعلومات.

متحدث غير معروف: اتفق مع سيباستيان. يمكننا قراءة نص اللائحة. سوف تفهمون ذلك جيدا. ليس من الضروري تفسير وترجمة النص.

بروس تونكين: نعم؟

بيتر كيمبيان: طاب صباحكم جميعًا. أنا بيتر كيمبيان من المجلس الأوروبي. وسأكون موجزا للغاية اليوم.

أريد فقط أن أقول أن لجنة المجلس الأوروبي المعنية بحماية البيانات اعتمدت للتو دليلًا حول ICANN والخصوصية، والذي تم نشره هذا الأسبوع. وأنا أعلم أننا نركز على GDPR. ونحن في انتظار رأي من EPDP. لكن لدى لجنة المجلس الأوروبي وحماية البيانات جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الدول الأعضاء، مثل الأحزاب الروسية، تركيا، المكسيك، والدول الأفريقية كذلك

لذلك هناك بعض المؤشرات والتوجيه والفهم المشترك ومعايير الخصوصية الدولية في هذا الشأن، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالموضوع الأخير وموضوعات البيانات والتعاريف الأخرى والمبادئ. شكرًا جزيلاً لكم.

بروس تونكين: حسنًا. هل من أحد يريد التعليق على ذلك؟ لا؟ حسنًا.

حسنًا. هل هناك سؤال آخر؟ لا؟

السؤال الآخر الذي أعتقد أنه ربما غطيناه بالفعل هو كيف يمكننا ضمان توافق الحل مع قوانين الخصوصية الأخرى؟ أعتقد أن تناولنا هذا السؤال بطرق مختلفة. لذلك ربما طرحنا هذا السؤال واجبنا عليه.

وبخلاف ذلك، وبالعودة قليلًا، بعد أن سمعت قليلًا من النقاش والتعليقات من الجمهور، أعرف، ميلتون، أنك ذكرت بعض الأمثلة حول كيف يمكن بسهولة تشتيت انتباهنا إلى مناطق أخرى.

هل تريد اللجنة تقديم أي تعليقات أخرى حول ما تعتقد أنه يمكننا القيام به، للوصول إلى حل مناسب في الوقت المناسب، على ما أعتقد؟ كيف يمكن للمجتمع أن يساعد في عملية وضع السياسات؟ ما الذي يمكننا القيام به لجعله فعالًا؟

فليب؟

فليب بيتيليون: زيادة التوعية. أعتقد أن هذه المناقشة قد أظهرت بوضوح أن الأشخاص الذين لديهم بيانات ومشاركة البيانات يساعدون في استمرار هذه المناقشة.

ويساعد الناس في ادراك.

كان لدينا لقاء حيث كان يوران يزورنا أمس. وقد ذكر أمرا مثير للاهتمام. وقال: "تمنيت لو أننا تعاملنا بالفعل مع هذا الأمر من قبل"، وهو أمر حقيقي للغاية. لكن هذه هي الحقيقة. أعني، علينا أن نتعايش معها.

ولكن هذا جعلني أفكر في المستقبل. ويسعدني إطلاق فكرة. أنا فقط أريد أن أتخذ نفس اتجاه تفكيره.

وكنت أتساءل ما الذي نفتقده الآن وسيعود للظهور في المستقبل القريب جدًا وهو مرتبط بالوصول.

لنفترض أن لدينا إمكانية الوصول وقمنا بحل المشكلات المتعلقة بالوصول. ماذا يعني ذلك بالنسبة لمنظمة ICANN كمنظمة؟ هل هذا يعني أنها ستتحمّل المزيد من المسؤولية في المستقبل؟

كما تعلمون، لدينا نظام UDRP ناجح للغاية لمدة 20 عامًا. وهذا يساعد أصحاب حقوق الملكية الفكرية. ، على وجه الخصوص، أصحاب العلامات التجارية. هذا هو أحد الحلول لإحدى الأمور.

أتساءل ما إذا كانت هناك مخاوف أخرى يتعين علينا معالجتها ونحتاج إلى اتباع نهج مماثل في المستقبل؟

على سبيل المثال، ما يهم حقا هو الضرر الذي يلحق بالمستهلكين، والإضرار بالناس، والإضرار بالأطفال.

إنه مثال فقط، لكنه مهم جدًا.

بصراحة، أفضّل اليوم تلقي المزيد من الرسائل غير المرغوب فيها، وأعلم أننا نحارب المخالفات والأذى في انتظار مشروع EPDP.

بروس تونكين: حسنًا. أي مجتمعات أخرى؟

اشلي ومن ثم كريستينا.

آشلي هينمان: شكرًا. أمثل GAC. أعتقد أن هذا الحديث حول عدم تشتيت الانتباه، أعتقد - نعم، أن هناك بالتأكيد مجالات يمكننا تجنب تشتيت الانتباه فيها، الأمر الذي سيساعدنا على أن نقوم بالأمر المناسب في الوقت المناسب.

ولكن يقال - وعلى وجه الخصوص لا تقتصر لجنة المناقشة هذه على EPDP، أعتقد من منظور GAC، نحن ندعم بشدة محادثة نموذج الوصول الشامل التي بدأتها ICANN.

ونحن ممتنون للغاية أن ذلك حدث في جزء كبير منه لأنه يسمح لنا ببدء عملية التفكير فيه. إنه يعطينا الإطار للقيام بذلك. كما أنه يمنحنا الفرصة للبدء في التعرف على الأسئلة الهامة والاجابة عليها.

الآن هذا لا يعني أننا بدأنا التطوير الفني أو أي شيء من هذا القبيل. هذا سيأتي في الوقت المناسب.

لكن طرح أسئلة مثل تلك التي طرحها غوران على مجلس حماية البيانات الأوروبي أعتقد أنه سيساعدنا على إضفاء طابع رسمي على أفكارنا ووجهات نظرنا من الآن فصاعدًا. لذا، مرة أخرى، أعتقد أنه ليس من الحكمة وصف محادثات نموذج الوصول الشامل باعتبارها إلهاء. أعتقد أنه طريقة فعالة لبدء حوار حول عقبة أخرى علينا التعامل معها. شكرًا.

بروس تونكين: كريستينا ثم جريج.

كريستينا مونتي: باختصار شديد، أردت فقط أن أبرز من وجهة نظري أن أهم شيء هو الحصول على وضوح واتفاق واضح وشفافية حول أنشطة المعالجة المختلفة التي تنطوي على نظام WHOIS والأغراض الخاصة بكل منها. هذا هو حقا الأساس.

بمجرد أن يكون لدينا هذا الاتفاق حول أنشطة المعالجة المختلفة، سيكون من الأسهل بكثير معالجة الجوانب الأخرى. وأقترح أيضًا أن تبقي أنشطة التجهيز المختلفة هذه منفصلة. لأنه قد يتم تطبيق قاعدة قانونية مختلفة. لذا أعتقد أن وجود هذا النوع من الوضوح سيساعدنا حقًا على التقدم في الاتجاه الصحيح.

لذا هذا هو اقتراحي.

بروس تونكين: شكرًا. غريغ.

غريغ آرون: من المهم أن نفكر في المستقبل فيما يتعلق بالوضع الحالي، لأننا لم نكن نفكر بعيدا بما فيه الكفاية. لذلك من المهم النظر إلى الأمام.

تعمل مجموعة EPDP بجد على أسئلة صعبة للغاية ومعقدة. وربما يكون الوقت مناسبًا لـ GNSO والمنظمة ككل للتفكير فيما يحدث في عام 2019.

سوف تحصل هذه المجموعة على قدر ما تستطيع. لكن المعايير المؤقتة ستنتهي عند نقطة ما، وهذه المجموعة تعمل بجد. وسنرى مقدار ما يتم إنجازه من عمل، ولكن قد لا يمر من خلال خطة المشروع بأكملها.

لذا، فبدلًا من أن، دعونا نتأكد من أن العمل مستمر وأن الأشخاص الذين يقومون بالعمل يمتلكون الموارد التي يحتاجون إليها لإنهائه.

بروس تونكين: هادية.

هادية المنياوي: وبصفتي أحد أعضاء ALAC، فإن همنا الرئيسي ومصلحتنا الرئيسية هو جعل الإنترنت أو الحفاظ على الإنترنت مكانًا آمنًا للجميع. لذلك، بشكل أساسي، اكتشاف ومنع الغش أو إساءة استخدام DNS أمر نعتبره ذو أهمية كبيرة.

وبعد أن قلت ذلك، سأقول مرة أخرى أنه من المهم جدًا أن ننظر الآن - في العمليات الصناعية الموحدة وخدمات الاعتماد.

لأنه إذا انتهينا من السياسة ولم تكن تلك الأشياء موجودة بعد، كم من الوقت نحتاج إلى الانتظار حتى يكون لدينا شيء قابل للتنفيذ وعملي بالفعل؟ وبهذا أشكركم.

بروس تونكين: حسنًا. أعتقد أن لدينا سؤال من الجمهور. رقم 1.

رودي دانييل: رودي دانييل. أنا زميل ICANN 63 من منطقة البحر الكاريبي. سؤال عام هو: القانون العام لحماية البيانات: هل تم تفويض ICANN والمجتمع المحلي لترتيب أموره الداخلية فيما يتعلق بـ WHOIS وبالتالي تحديد عناصر البيانات والوصول اللاحق ومنهجية الوصول فيما يتعلق بالقانون المعمول به والانتقال إلى المستقبل، وخاصة أن v6 يتم اعتماده أكثر وأكثر؟

بروس تونكين: هل هناك أي شخص يريد التعليق أو الرد على ذلك؟

ميلتون.

وشكرا لك كزميل على الوقوف وطرح سؤال. أنا أقدر لك ذلك.

ميلتون مولر: إذن، نعم. من المؤكد أن GDPR قد اجبر ICANN على ترتيب أمورها الداخلية. أعتقد أن غريغ قال شيئًا عن أننا لم نتطلع إلى المستقبل ونتوقع ما سيحدث. ظل بعضنا يخبر ICANN لمدة 15 عامًا بأن WHOIS غير قانوني بموجب قانون حماية البيانات. وكان الأمر مجرد انهم لم يعرفوا ذلك. كان من الممكن أن يفلتوا من عدم الانتباه لهذا التحذير.

إذن، الأمر سياسي أكثر مما هو فشل في الاستشراف. وأجبرتنا العقوبات المفروضة على GDPR بشكل فعال على إعادة ترتيب هذا الأمر برمته.

وللتلخيص، أنا أتفق تماما مع السيدة مونتي أن الوظيفة رقم واحد هي تحديد الأغراض وجمع البيانات اللازمة للحصول على تلك الأغراض. ثم نحدد أي عنصر من هذه البيانات سيتم عرضه علنًا في WHOIS وأيها لن يتم تنقيحه. ثم يمكننا العمل على الوصول.

ليس الأمر هو ان محاولة يوران والمدير التنفيذي لاستكشاف الوصول القانوني فيما يتعلق بنموذج الوصول الموحد إلهاء بقدر ما هو سابق لأوانه. ونحن لا نعرف حقًا ما الذي سيفعله النموذج حتى يتم إنجاز هذه المهمة الأولى.

لذلك أعتقد أن السبب الرئيسي لإثارة النقاش حول نموذج الوصول الموحد هو أنني أعتقد أنه يثير الأمل في عقول الكثير من الأشخاص بأن نموذج الوصول هذا سيعيد إنشاء WHOIS القديم بمجرد اعتماده بأنفسهم. وأعتقد أن هذا إلهاء لأنه ينتقص انتباه الناس من التركيز على ما نحن بصدد فعله مع WHOIS، وليس التفكير في كيفية حصولنا على حق الوصول ولا تقلق بشأن ما نفعله مع WHOIS الآن.

رودي دانييل: أنا فقط أتساءل ما إذا كان نموذج الوصول الشامل هو حل سريع.

ميلتون مولر: لا يمكن أن يكون حل سريع. ان الأمر معقد للغاية. ومعقد من الناحية القانونية. ومعقد من الناحية التقنية. ومعقد من الناحية السياسية.

ولا أعتقد أن هذا هو المبرر الرئيسي لبدء المناقشة الآن، وهو لن يكون حلًا سريعًا. سيكون الأمر معقدًا.

وليكون له الفضل الكبير، يجري يوران حاليًا بعض هذه المناقشات. لكن في نفس الوقت، إنه يدفع المحادثة باتجاه قد لا يكون الاتجاه الصحيح. لذلك يتعين علينا ببساطة تأجيل مشكلة الوصول حتى ننتهي من الجزء الأول، الذي يجب أن يكون سريعًا مرة أخرى. لن يكون من الصعب علينا حل المشكلة الأولى.

هادية المنياوي: باختصار، لا نعرف ما إذا كان هذا الإصلاح سريعًا أم لا لأننا ببساطة لا نناقش الوصول الآن ولن نناقش إمكانية الوصول حتى ننتهي من الأسئلة الهامة. شكرًا.

بروس تونكين: حسنًا. اعتقد اني سأنهي المناقشة هنا. أود ان أشكر لجنة المناقشة. وأعتقد أنه في الجزء المبكر للغاية من الاجتماع كانت المحادثة بناءة لأنه في الأساس كان فهمهم لبعضهم البعض، طرح المزيد من الأسئلة ونحن نبدأ بالنقاش المبكر. وكما بدأ آشلي من حيث الوصول إلى نتيجة سريعة أعتقد أننا فهمنا بسرعة ما هي القضايا، وبعد ذلك يمكننا حل تلك القضايا. هذه خطوة إيجابية للأمام.

أعتقد أننا سمعنا أننا لن نعود إلى WHOIS القديمة. وهناك دعم ضئيل جدا لهذا المفهوم. وأعتقد أن المفهوم الذي نحتاجه لتحقيق التوازن بين حماية مواضيع البيانات بالإضافة إلى توفير إمكانية الوصول إلى المستخدمين الشرعيين، يبدو أنه دعم قوي جدًا حول تحقيق التوازن أيضًا، في كل من الجمهور واللجنة.

لذا، شكرًا لكم جميعً على الحضور ونتطلع إلى نتائج ناجحة لعملية PDP.

[تصفيق]

[نهاية النص المدون]